



شهرة مبكرة
وسلاح ذو حدين

11

+963

www.963media.com

الجمعة 10 تموز / يوليو 2026 | العدد 68



نهاية عصر
الليبرة التركية في
الشمال السوري

10



السوريون
رهينة إرث أمي
لم يسقط
مع الأسد

9



من يستهدف
القضاء في
سوريا؟

02

من يستهدف القضاء في سوريا؟

عمار زيدان

هجوم آثار الكثير من التساؤلات حول الغاية والهدف والتوقيت. وهنا الحديث يتجه نحو التفجير الذي وقع قبل أيام قليلة بالقرب من القصر العدلي في العاصمة السورية دمشق وأسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى. فالمحاكم والجهات القضائية في سوريا تكتسب حساسية خاصة، كونها شكلت خلال عقود طويلة مضت جزءاً من المشهد السياسي والأمني، وارتبطت في نظر كثير من السوريين بمرحلة من الصراع بين السلطة والمعارضين لها، ما جعل إصلاحها وإعادة بناء الثقة بها أحد أصعب تحديات المرحلة الانتقالية.

ولا تكون المؤسسات العملية أو القضائية في الدول الخارجة من الحروب والصراعات، هي مجرد مبان إدارية تمارس فيها الإجراءات القانونية، بل تتحول إلى رمز لعودة الدولة واستعادة مفهوم النظام بعد سنوات من الفوضى والانقسام.

بالتالي، فإن أي محاولة استهداف للمؤسسات القضائية لا يُقرأ عادة باعتباره اعتداءً على مبنى أو موظفين فقط، بل محاولة للتأثير في مسار الدولة نفسها.

فالقضاء هو المكان الذي تُفتح فيه ملفات الماضي، وتُحاسب فيه الجهات المتهمه بالانتهاكات والجرائم، وترسم من خلاله ملامح العدالة الانتقالية التي يطالب بها الضحايا. وفي هذا السياق، يقول الباحث والمحلل السياسي ميلاد الأطرش، إن الدول الخارجة من النزاعات، ولا سيما في وضع سوريا بعد انتصار الثورة، لا تُعد المحاكم والقصور العدلية فيها مجرد مبان حكومية، بل تمثل رمزا لعودة الدولة وسيادة القانون. لذلك فإن استهدافها لا يكون، في الغالب، عملاً عشوائياً، بل يحمل رسائل سياسية وأمنية تتجاوز حجم الخسائر المادية.

ويضيف لـ "963+"، "كلما بدأت الدولة بإعادة بناء مؤسساتها الأمنية والقضائية، وتحريك ملفات الملاحقة القضائية بحق مرتكبي الجرائم المنظمة والإرهاب والفساد، تتحول المؤسسات العدلية إلى هدف مباشر لمن يسعى إلى إبقاء

حالة الفوضى قائمة". ويؤكد الأطرش بأن استهداف القضاء يحقق عدة أهداف في آن واحد منها تعطيل سير العدالة وتأخير محاكمة المتورطين بالجرائم ونشر الخوف بين القضاة والمحامين والعمالين في القطاع القضائي، بالإضافة إلى إضعاف ثقة المواطنين بقدره الدولة على حمايتهم، وإرسال رسالة مفادها أن السلاح ما يزال أقوى من القانون، مع العمل على خلق حالة من الإرباك السياسي والإعلامي في لحظات حساسة.

6

**استهداف المؤسسات
العدلية ليس هجوماً
على مبنى فحسب، بل
على فكرة الدولة نفسها،
لأن تعطيل القضاء يعني
إضعاف العدالة وإرباك
مسار استعادة الاستقرار
وسيادة القانون**

ولهذا السبب، تُظهر تجارب العديد من الدول أن المؤسسات القضائية غالباً ما تصبح هدفاً عندما تبدأ الدولة باستعادة سيطرتها على الأرض أو إعادة تفعيل مؤسساتها. كما أن استهداف البنية المدنية، بما فيها مؤسسات الدولة، كان نمطاً موثقاً خلال سنوات النزاع السوري، وإن

اختلفت الجهات المنسوبة إليها بحسب الحوادث والسياقات، وفق الأطرش.

ويشير إلى أنه من النادر ما يكون توقيت استهداف مؤسسة عدلية عشوائياً، بل يتزامن غالباً مع أحد السيناريوهات التالية:

- إطلاق حملات أمنية ضد شبكات الجريمة والخطف.
- بدء محاكمات أو ملاحقات لشخصيات متهمة بجرائم جسيمة.
- إعادة افتتاح أو تفعيل المؤسسات القضائية بعد فترة توقف.
- محاولات الدولة فرض سيطرتها في مناطق شهدت اضطرابات.
- لحظات انتقال سياسي أو أمني تكون فيها الدولة في مرحلة إعادة بناء.

ويذكر بأن الهدف هنا ليس المبني بحد ذاته، وإنما التأثير في مسار الدولة وإبطاء استعادة مؤسساتها لدورها. ولا يمكن تحديد المسؤولية إلا بعد إجراء تحقيق رسمي مدعوم بالأدلة. لكن من الناحية التحليلية، فإن الجهات التي تلجأ إلى استهداف المؤسسات العدلية غالباً ما تكون منظمات إرهابية، أو جماعات مسلحة خارجة عن سلطة الدولة، أو شبكات إجرامية ترى في القضاء تهديداً مباشراً لاستمرار نشاطها.

ويذكر الباحث والمحلل السياسي بأنه في حالة الصراعات المعقدة، قد يختلف المنفذ عن المستفيد. فالمستفيد سياسياً قد يكون أي طرف يرى أن إضعاف مؤسسات الدولة يخدم أهدافه، سواء عبر إظهارها بمظهر العاجز عن حماية مواطنيها، أو تعطيل مسار العدالة، أو إطالة أمد الفوضى بما يسمح باستمرار نفوذه السياسي أو العسكري أو الاقتصادي. كما تستفيد شبكات الجريمة المنظمة من إرباك القضاء، لأن ضعف المؤسسات العدلية يخلق بيئة أكثر ملائمة لعمليات الخطف والابتزاز والتخريب والفساد.

ويختتم الأطرش حديثه بالقول إن استهداف المؤسسات العدلية هو هجوم على فكرة الدولة نفسها. فحين تُستهدف المحكمة، يكون الهدف الحقيقي هو العدالة، وحين يُراد إسكات

القضاء، يصبح المجتمع بأكمله مهدداً بفقدان الثقة بالقانون. ولهذا، فإن نجاح أي دولة في حماية مؤسساتها القضائية لا يُقاس فقط بمنع الاعتداءات، بل بقدرتها على ضمان استمرار عمل القضاء، وكشف المسؤولين عن أي هجوم عبر تحقيقات شفافه ومستقلة، لأن العدالة هي الركيزة الأساسية لاستعادة الاستقرار وترسيخ سيادة القانون.

بدوره، يرى الكاتب والباحث عبد الرحمن ربوع، أن المؤسسات العدلية في سوريا كانت، طوال عقود جزءاً من الصراع بين النظام والمعارضة، إذ استخدم النظام المخلوع القضاء في كثير من الأحيان كأداة للضغط على معارضي، من خلال أحكام وقرارات وصفت بأنها ميسسة وجائرة، طالت ناشطين سياسيين وانتهت في حالات عديدة بأحكام قاسية، وصلت إلى الإعدام أو السجن لسنوات طويلة.

ويؤكد ربوع أنه مع انطلاق مسار العدالة الانتقالية التي يطالب بها ضحايا النظام السابق، أصبحت المؤسسات القضائية في قلب مرحلة حساسة، إذ تستهدف هذه المرحلة محاسبة المتورطين في الانتهاكات والجرائم، وهو ما قد يدفع بعض المتضررين من هذا المسار إلى محاولة عرقلته أو تعطيله.

أما تحديد الفاعل المباشر وراء استهداف المؤسسات العدلية، فهو مسؤولية التحقيقات الرسمية القائمة، ولا يمكن الجزم بهوية أي جهة قبل ظهور الأدلة. غير أن هذه العمليات كشفت عن تحديات أمنية، من بينها ضعف الخبرة لدى بعض عناصر الأجهزة الأمنية، والتراخي الناتج عن تغير الإجراءات الأمنية ورفع عدد من الحواجز في العاصمة، بحسب ربوع.

ومن الناحية التحليلية، يقول إن جهات متعددة من الممكن أن تستفيد من هذه الاستهدافات منها فلول النظام السابق، أو أطراف أخرى تعارض المرحلة الانتقالية وتسعى إلى إرباكها. كما قد تستغل شبكات الجريمة المنظمة حالة الاضطراب لإضعاف القضاء وتعزيز أنشطتها غير القانونية.

الأمل السوري: هل ينجح مسار الاستقرار؟

أحمد الجابر

أما السيناريو الثاني، فيتمثل، وفق تقديره، في اندلاع "ثورة جلاع" نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، ويرى أن نجاح أي حراك شعبي مستقبلاً يتطلب وجود حركة وطنية ديموقراطية قادرة على قيادته، حتى لا تتكرر، بحسب رأيه، تجربة عام 2011 التي يعتبر أن القوى الإسلامية كانت المستفيد الأكبر من نتائجها.

ويؤكد علوش أنه لا يعارض الإسلام كدين، وإنما يعارض، بحسب تعبيره، الإسلام السياسي والتيارات الجهادية المتشددة، ويعتبر أن بناء الدولة يتطلب تبني نهج ديموقراطي وإنساني وعلمي قادر على ترسيخ دولة المؤسسات والقانون.

كما يرى أن استمرار أعمال العنف، ووجود جماعات مسلحة، وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على فرض الأمن بصورة كاملة، عوامل تجعل مستقبل البلاد، بحسب رأيه، غير مطمئن.

ويعتقد أن تحقيق الاستقرار لن يكون ممكناً إلا من خلال تطبيق القرار 2254 بإشراف دولي، وتشكيل هيئة حكم انتقالية، وصياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات ضمن إطار دولة القانون.

ويضيف أن المطلوب هو قيام مؤسسات دولة قادرة على حماية الحقوق، وضمان العدالة الاجتماعية والعدالة الانتقالية بعيداً عن منطق الانتقام، مؤكداً أن هذا هو السبيل، من وجهة نظره، للوصول إلى سوريا مستقرة.

وفي ختام حديثه، يشير علوش إلى أهمية أن تؤدي القوى السياسية التي يذكر منها "مسد"، والأحزاب الكردية، والحزب الشيوعي السوري، وحزب العمل الشيوعي، وحزب البعث الديموقراطي، وحركة التغيير الديموقراطي، إضافة إلى تحالف المواطنة السورية المتساوية، دوراً أكبر، من خلال رفع شعارات تؤكد وحدة الأراضي السورية، والمساواة بين المواطنين، وبناء دولة القانون، والدولة الديموقراطية، ودولة المواطنة.

ويختتم بالقول إنه يشعر، في ظل المعطيات الحالية، بحالة من الإحباط والقلق تجاه مستقبل سوريا، معرباً عن استعداده لمواصلة النقاش والحوار حول هذه القضايا مع المهتمين.

وارتفاع الأسعار، بدءاً من الكهرباء والغاز والخبز ووصولاً إلى المواصلات ومختلف السلع الأساسية.

ويضيف أن زيادة الرواتب، وفق اعتقاده، لم تحقق أثراً ملموساً بسبب الارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة، ما جعل الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة.

ويتابع علوش أن حالة الخوف لم تعد مقصورة على الأقليات، وإنما امتدت إلى شرائح واسعة من السوريين بسبب استخدام مصطلح "الفلول". ويشير إلى أن هذا الوصف، من وجهة نظره، لا يقتصر على أبناء الطائفة العلوية، بل يشمل كل من عمل سابقاً في مؤسسات الدولة، سواء في الوزارات أو الإدارات المحلية أو المؤسسات الحكومية، معتبراً أن هؤلاء كانوا موظفين في مؤسسات الدولة، وليسوا بالضرورة جزءاً من الصراع السياسي.

ويضيف أن هذه الفئة أصبحت، بحسب رأيه، عرضة للاستهداف، مستشهداً بالمظاهرات التي شهدتها حمص وحماة وحلب وإدلب والرقعة ودير الزور، والتي رُفعت خلالها شعارات ضد من وُصفوا بـ"الفلول" أو "الشبيحة".

ويعتبر أن استمرار هذا النهج قد يقود إلى موجة واسعة من أعمال الانتقام، وهو ما يرى أنه لن يحقق الاستقرار، بل يجعل مستقبل البلاد أكثر تعقيداً.

وتحدث علوش عن سيناريوهين لمستقبل سوريا. ويتمثل السيناريو الأول، بحسب رأيه، في بناء دولة تعددية قائمة على المواطنة من خلال مؤتمر وطني شامل، إلا أنه يعتقد أن القيادة الحالية لن تتجه نحو هذا الخيار.

كما يعزو ذلك إلى وجود تحديات داخلية مرتبطة بالفصائل المسلحة التي تشكل منها الجيش الحالي، مشيراً إلى وجود تباينات وصراعات بين الفصائل الأكثر تشدداً والأقل تشدداً، إضافة إلى تنافسها على النفوذ.

ويشير أيضاً إلى وجود مقاتلين أجانب وفصائل مسلحة مختلفة، معتبراً أن استمرار هذه البنية العسكرية يشكل، بحسب رأيه، عاملاً يهدد الاستقرار. كما يرى أن البلاد قد تكون معرضة لخطر اندلاع حرب أهلية إذا استمرت هذه الظروف دون معالجة سياسية شاملة.

مستقبل سوريا وتحديات المرحلة الانتقالية

يقول حسام علوش، مهندس ومعتقل سياسي سابق، لـ"963+": إن المشهد السوري بدأ يتشكل منذ فترة ما قبل سقوط نظام الأسد، مشيراً إلى وجود تيارين أساسيين ضمن قوى المعارضة. ويعتبر أن التيار الأول تمثل في القوى الوطنية الديموقراطية التي كانت، بحسب رأيه، تطمح إلى بناء وطن قائم على دولة المواطنة، والديموقراطية، والتعددية، وسيادة القانون، والعمل على النهوض بالبلاد بمعزل عن الأشخاص الموجودين في السلطة. ويضيف أن هذا التيار ضم، بصورة عامة، القوى الوطنية الديموقراطية، ومنظمات المجتمع المدني، والكفاءات

التحديات الرئيسية، في مقدمتها توحيد القوات المسلحة، وبناء مؤسسات أمنية احترافية، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتحسين الواقع الاقتصادي، وضمان مشاركة جميع مكونات المجتمع السوري، ومنع تحول البلاد إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية.

كما يشير إلى أهمية الدور الذي تضطلع به الأجهزة الأمنية خلال المرحلة المقبلة، موضحاً أن هذا الدور ينبغي أن ينتقل من الاعتماد على الإجراءات الأمنية التقليدية إلى نهج استباقي قائم على العمل الاستخباراتي، بما يشمل تفكيك الخلايا المسلحة، وحماية المدن، وتأمين الحدود، وضبط انتشار الأسلحة، وحماية البعثات الدبلوماسية والمنشآت الحيوية، مع الالتزام الكامل

تدخل سوريا مرحلة جديدة تجمع بين الانفتاح السياسي واستمرار التحديات الأمنية، إذ حملت زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى دمشق، رغم التفجيرين اللذين استهدفا محيط العاصمة، رسائل دعم للسلطات الجديدة وتعزيز مسار إعادة بناء الدولة وإعادة دمجها إقليمياً ودولياً، في وقت تتباين فيه التقديرات بين التفاؤل بترسيخ الاستقرار وإطلاق الأعمال، والتحذير من أن التهديدات الأمنية والأزمات الاقتصادية قد تعيق هذا المسار.

مؤشرات الاستقرار والتحديات الأمنية

يقول الدكتور حسن الدعجة، أستاذ الدراسات الاستراتيجية في جامعة الحسين بن طلال، لـ"963+": إنه على الرغم من التفجيرات الأخيرة في دمشق، فإن المؤشرات العامة تشير إلى أن سوريا تتجه نحو مسار أكثر استقراراً وتطوراً.

ويضيف أن استمرار الزيارات الدولية، بما في ذلك زيارة الرئيس الفرنسي إلى دمشق، وإعادة تفعيل العلاقات الدبلوماسية، وتوقيع اتفاقيات إعادة الإعمار والبنية التحتية، تمثل مؤشرات على جهود الدولة السورية الجديدة لترسيخ شرعيتها واستعادة مكانتها الدولية.

ويشير إلى أن استمرار برنامج الزيارات الرسمية، رغم وقوع التفجيرات، يبعث برسالة سياسية وأمنية مفادها، بحسب تقديره، أن أعمال العنف لم تعد قادرة على عرقلة المسار العام للدولة.

ويرى الدعجة أن استئناف النشاط الدبلوماسي، وتحسن أداء مؤسسات الدولة، وإطلاق مشاريع خدمية بدعم دولي، تعكس انتقال سوريا إلى مرحلة إعادة بناء الدولة، رغم استمرار تهديدات الخلايا الإرهابية و"داعش" والانقسامات والأزمات الاقتصادية. ويؤكد أن البلاد لا تزال في مرحلة انتقالية، وأن تعزيز الأمن يبقى شرطاً لاستقرار الحياة اليومية، وتحسين الخدمات، وجذب الاستثمارات، وتهيئة عودة اللاجئين.

ويضيف أن ترسيخ الاستقرار يتطلب، بحسب تقديره، مواجهة مجموعة من

6

سوريا تقف اليوم بين مؤشرات انفتاح ودعم دولي من جهة، وتحديات أمنية واقتصادية من جهة أخرى، فيما يبقى نجاح مسار الاستقرار مرهوناً ببناء دولة المؤسسات وسيادة القانون

العلمية في البلاد. ويرى علوش أن المعارضة انقسمت بين تيار ديموقراطي يدعو للحل السلمي وبناء الدولة، وآخر ركز على إسقاط النظام والوصول إلى السلطة. ويعتبر أن أحداث 26 كانون الأول/ديسمبر 2025 جاءت نتيجة تفاهات دولية، وأن القوى التي تولت السلطة تفنقر، بحسب رأيه، إلى مشروع وطني، وتعتمد على مشروع ذي طابع إسلامي وتحالفات خارجية.

ولفت إلى أن الأمن والأمن الغذائي يمثلان، برأيه، الركيزتين الأساسيتين لاستقرار المجتمعات، موضحاً أن السوريين ما زالوا، بحسب رأيه، يعانون من غياب هذين العاملين نتيجة استمرار الأوضاع الاقتصادية الصعبة

بسيادة القانون، بما يضمن عدم تحول الإجراءات الأمنية إلى مصدر جديد للتوتر.

ويختتم الدعجة حديثه بالقول إنه يتوقع أن تشهد سوريا خلال الفترة المقبلة موجات محدودة ومتفرقة من أعمال العنف، إلا أنه يعتقد أنها لن تعرقل المسار العام نحو الاستقرار. ويعزو ذلك إلى قدرة الدولة، بحسب تقديره، على استعادة السيطرة تدريجياً، وتعزيز شرعيتها الداخلية، واستقطاب مزيد من الدعم الخارجي. ويرى أن هذه التطورات قد تؤدي إلى تأخير بعض خطوات الاستقرار، لكنها لن تمنع سوريا من المضي نحو مرحلة جديدة تتسم بمزيد من الأمن والتنمية.



الأمن والقضاء..

معادلة إعادة بناء الشرعية في سوريا ما بعد النزاع

معاذ الحمد



لا يقاس نجاح الدول الخارجة من النزاعات بوقف القتال فحسب، بل بقدرتها على بناء مؤسسات أمنية وقضائية خاضعة لسيادة القانون تعزز شرعية الدولة وثقة المواطنين. وفي سوريا، أعادت التفجيرات الأخيرة قرب مؤسسات حيوية في دمشق تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية، ومدى قدرة الدولة على حماية مؤسسات العدالة وترسيخ الأمن كمدخل لإعادة بناء الشرعية. وفي الدول الخارجة من النزاعات، يرتبط الأمن بحماية مؤسسات العدالة وترسيخ سيادة القانون، فيما لا يعني تراجع القتال انتهاء التهديدات، إذ قد تستمر عبر هجمات متفرقة. ويعد إصلاح القطاع الأمني والعدالة الانتقالية، القائمان على المساءلة وإصلاح المؤسسات، ركيزتين أساسيتين لإعادة بناء الشرعية واستعادة ثقة المجتمع بالدولة.

وفي هذا الإطار، يؤكد الدكتور محي الدين الشحيمي، أستاذ القانون والسياسات الخارجية في باريس وأوروبا، في تصريحات لـ "963+" أن العدالة الانتقالية في سوريا ترتبط بمجموعة من الشروط الإجرائية والقانونية، ولا يمكن تنفيذها إلا عبر مسارات إدارية وقانونية واضحة تضمن واقعية الانتفاع من العملية القضائية وتحقيق العدالة المنشودة. ويشير الشحيمي إلى أن أي عدالة

انتقالية مستدامة وقادرة على إعادة بناء الثقة بالدولة السورية الجديدة لا يمكن أن تقوم على محاسبة طرف واحد فقط، بل يجب أن تشمل جميع مرتكبي الانتهاكات من مختلف الأطراف، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو العسكرية أو الطائفية، محذراً من أن انتقائية المساءلة تفقد العدالة مشروعيتها، وتعزز الانقسامات المجتمعية، وتعرقل فرص السلم الأهلي والمصالحة الوطنية.

ويرى الشحيمي أن استعادة الشرعية تتطلب عدالة انتقالية شاملة ومحيدة

تضمن مساءلة جميع المسؤولين عن الانتهاكات، وإنشاء مؤسسات قضائية مستقلة، وإصلاح القطاعين الأمني والقضائي، بما يحقق التوازن بين المحاسبة والاستقرار ويؤسس لدولة القانون. وفي هذا السياق، يؤكد الدكتور ممتاز سليمان، المختص في القانون الدولي، في تصريحات لـ "963+" أن التجارب الدولية في الدول الخارجة من النزاعات والحروب، ومن بينها سوريا، تظهر أن إعادة بناء الشرعية تواجه تحديات كبيرة، ولا سيما في قطاعي الأمن والقضاء، مشدداً على أن نجاح هذه العملية يتطلب ترسيخ استقلالية السلطة القضائية، وتهيئة البيئة المناسبة لبناء مجتمع آمن بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.

ويوضح سليمان أن الإدارة السورية الجديدة مطالبة بالالتزام بجملة من المتطلبات القانونية الدولية، وفي مقدمتها ضمان نزاهة واستقلال القضاء، وتحقيق الفصل الكامل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلى جانب تعزيز التعاون مع المنظومة الدولية، وإتاحة المجال أمام المجتمع المدني للمشاركة في جهود ترسيخ الأمن والاستقرار، ولا سيما في مجال حماية حقوق الإنسان، لما يؤديه من دور محوري في تعزيز العدالة والمساواة.

ويؤكد أن الإفلات من العقاب في الجرائم الجسيمة يقوض المنظومتين القضائية والأمنية، ويسهم في إضعاف المجتمع المدني وسلطة الدولة، مشيراً إلى أن أي استقرار

أمني سيبطل هشاً ومؤقتاً إذا بقيت فئة من مرتكبي الجرائم بمنأى عن المساءلة القضائية القائمة على العدالة والمساواة.

وفيما يتعلق بالاستفادة من آليات العدالة الدولية، يرى سليمان أن توظيفها لدعم إعادة بناء الشرعية في سوريا يتطلب انخراط الدولة في الاتفاقيات الدولية التي تنسجم مع

وتشير التجربة السورية أن إعادة بناء الشرعية لا تتحقق باستعادة الأمن أو إصلاح القضاء كل على حدة، بل عبر تكامل المؤسسات من خلال المساءلة، واستقلال القضاء، وإصلاح المؤسسات، وحماية حقوق الضحايا، بما يجعل الأمن في خدمة سيادة القانون ويعزز ثقة المجتمع بالدولة خلال المرحلة الانتقالية.

إعادة بناء الشرعية ستكون عملية طويلة الأمد، تتطلب ترسيخ ثقافة تؤمن بأن الدولة ومؤسساتها هي المرجعية لتحقيق العدالة، بعيداً عن منطق الانتقام الشخصي أو القبلي، إلى جانب نشر الوعي المجتمعي وتعزيز احترام القانون باعتبارهما ركيزة أساسية لبناء مجتمع يؤمن بشرعية الدولة وسيادة القانون.

مصالحتها الوطنية، إلى جانب ترسيخ مبادئ العدالة الدولية بما يتوافق مع خصوصية المجتمع السوري، موضحاً أن بعض المواثيق قد تحتاج إلى مراجعة قانونية عبر لجان متخصصة تضم خبرات قانونية ومدنية، بما يضمن المحافظة على السيادة الوطنية وتحقيق متطلبات المرحلة. ويختتم سليمان بالتأكيد على أن

مؤسسات الدولة الجديدة: اختبار الثقة قبل اختبارات الأمن وأدوات القوة

رامي شفيق

في بيئات غير مستقرة. وترى أن هذا النوع من الحوادث، سواء جرى توثيقه بالكامل أو لا يزال قيد التحقيق، يعكس حجم الهشاشة الأمنية والاجتماعية، ويضع عبئاً إضافياً على الدولة في مجال حماية المدنيين ومنع الانزلاق نحو العنف المجتمعي.

وتؤكد أن التحدي الاقتصادي يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه البلاد، موضحة أن استمرار ارتفاع الأسعار، وتراجع الخدمات، وغياب رؤية واضحة لإعادة الإعمار، عوامل تؤثر بصورة مباشرة في قدرة الدولة على ترسيخ الاستقرار، لأن الاستقرار الأمني، بحسب قولها، لا يمكن فصله عن الاستقرار المعيشي.

وتشير سلوم إلى أن العدالة الانتقالية ما تزال غير مكتملة، فيما يتطلب الحد من العنف مقارنة شاملة تجمع بين الأمن، والقضاء المستقل، والمساءلة، وإصلاح المؤسسات، وسياسات اقتصادية تعالج الفقر والتهمة.

وتختتم سلوم بالتأكيد على أن تكامل هذه العناصر هو السبيل الأكثر فاعلية للحد من إعادة إنتاج العنف، وتعزيز الاستقرار المستدام داخل المجتمع السوري.

مسار تعزيز مؤسسات الدولة في سوريا يمضي اليوم عبر عملية معقدة، تقوم على ثلاثة مرتكبات أساسية: إعادة بناء المؤسسات، وترميم العلاقة مع المجتمع، وتثبيت مرجعية قانونية واحدة.

وتشير سلوم في تصريحات لـ "963+" إلى أن جزءاً كبيراً من البنية الإدارية والأمنية والقضائية لا يزال في مرحلة إعادة التشكل بعد سنوات الحرب الطويلة التي عاشتها سوريا، موضحة أن التحدي لا يكمن في وجود المؤسسات بحد ذاته، وإنما في قدرتها على العمل بصورة موحدة، وتطبيق القانون بشكل متساوٍ في مختلف المناطق السورية.

وترى سلوم أن فجوة الثقة بين المواطن والدولة ما تزال قائمة بفعل تحديات الأمن والعدالة والخدمات، وتباين تطبيق القانون وتعثر العدالة الانتقالية، معتبرة أن استمرار التوترات والخروقات الأمنية يعكس صعوبة ترسيخ الاستقرار وتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات.

وتنبه أيضاً إلى تقارير وشهادات متفرقة تتحدث عن حوادث خطف واعتداءات استهدفت نساء في بعض المناطق، مشيرة إلى أن معظمها يرتبط، بحسب تلك الشهادات، بدوافع طائفية أو انتقامية

ويؤكد الدسوقي في تصريحات لـ "963+" أن مواجهة العنف تتطلب خطة وطنية لإصلاح مؤسسات الدولة، تركز على الثقة والحوكمة، إلى جانب إطلاق حوار وطني يعزز التماسك المجتمعي، ويرسم مساراً للإصلاح، ويحد من الانقسام والتدخلات الخارجية.

من جانبه، يرى الكاتب السوري زياد الريس أن سوريا تشهد حالياً مرحلة إعادة هيكلة لمؤسسات الدولة، مشيراً إلى أن هذه العملية تسير بوتيرة بطيئة، لكنها، بحسب وصفه، مهمة.

ويضيف الريس في حديثه لـ "963+"، أن أبرز التحديات التي تواجه عملية الإصلاح تتمثل في الترهل الإداري الذي تعاني منه المؤسسات، فضلاً عن أن بنيتها الأساسية، وفق تعبيره، قامت على الفساد خلال عهد الرئيس السابق بشار الأسد. ويرى الريس أن الحكومة تتجه إلى إصلاح مؤسسات الدولة عبر إعادة تأهيل الموظفين، وتطوير الحوكمة، وإعادة بناء الكوادر على أساس الكفاءة، بالتوازي مع إنشاء مجالس السلم الأهلي لمعالجة الخلافات المجتمعية، مؤكداً أن هذه عملية طويلة الأمد تتطلب سنوات لاستكمالها. في المقابل، ترى الكاتبة السورية نهى سلوم أن

تقف سوريا أمام مرحلة مفصلية لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها على أسس المواطنة وسيادة القانون، إذ إن تحقيق الاستقرار لا يعتمد على القوة وحدها، بل على مؤسسات فاعلة تعزز الثقة بين المواطن والدولة وتؤسس لمرحلة تتجاوز إرث الصراع.

في هذا السياق، يلفت الباحث السوري المتخصص في قضايا الحوكمة زيدون الزعبي إلى أن التحديات التي تواجه الدولة السورية ترتبط بثلاثة اختبارات أساسية، هي: اختبار الاقتصاد، واختبار الأمن، واختبار الإدارة.

ويرى الزعبي في تصريحات لـ "963+" أن وزارة الداخلية تظهر مؤشرات إيجابية في مسار بناء مؤسسة أمنية حديثة وشاملة، من خلال التنوع، واعتماد التدريب على حقوق الإنسان، وتعزيز الاندماج، معتبراً أن الحوادث الأمنية ما تزال ضمن الحدود المقبولة، مع التأكيد أن نجاح هذه التجربة سيقاس باستمرار هذا النهج وتوسعه. بينما يرى الباحث السوري أيمن الدسوقي أن سوريا بحاجة ملحة إلى تفعيل مبدأ الدولة الوطنية، من خلال البدء بصياغة عقد اجتماعي جديد بين السوريين، يحدد ماهية الدولة وعلاقتها بالمجتمع والأفراد.

التفجير قرب وزارة العدل بدمشق يختبر المواقف الدولية

والدولي. ويقول رستم لـ "963" إن طبيعة الموقع المستهدف، الذي يرتاده مواطنون ومحامون ومراجعون بشكل يومي، تعطي الهجوم بعداً يتعلق باستهداف المدنيين، الأمر الذي يفسر سرعة صدور بيانات الإدانة من مختلف الدول والمنظمات. ويضيف أن المواقف الدولية الراضية للإرهاب تحمل في جانب منها بعداً إنسانياً، لكنها في الوقت نفسه لا تنفصل عن المصالح والحسابات السياسية التي تحكم سياسات الدول، مشيراً إلى أن الحكومات تحرص عادة على إظهار موقف واضح في إدانة الأعمال الإرهابية، سواء انطلاقاً من مبادئها المعلنة أو من اعتبارات تتعلق بمصالحها الإقليمية والدولية. وفي قراءته لتوقيت التفجير، يشير رستم إلى أن الحادثة جاءت في مرحلة حساسة تشهدها سوريا على الصعيدين السياسي والمؤسساتي، بالتزامن مع استكمال عدد من الاستحقاقات الداخلية، ما يجعلها تحمل رسائل سياسية وأمنية تتجاوز آثارها المباشرة. ويقول رستم إن التشكيك لمجلس الشعب تعكس، من جهة نظره، غلبة لكون سياسي واحد، وأنها لا تمثل مختلف القوى والمكونات السورية بالقدر الكافي، معتبراً أن ذلك يعزز الانطباع بوجود نهج يقوم على محدودية المشاركة السياسية في المرحلة الحالية. ويشدد على أن المجلس، بحسب تقييمه، لن يؤدي دوراً مستقلاً في رسم السياسات العامة، بل سيبقى، في رأيه، أقرب إلى إطار داعم لتوجهات الحكومة، معتبراً أن توسيع المشاركة السياسية وتمثيل مختلف الأطراف السورية يبقى من العوامل المهمة لتعزيز الاستقرار في المرحلة المقبلة.

الدولة بمظهر العاجز عن فرض الأمن وإيصال رسائل سلبية للدول المنفتحة على دمشق وللمستثمرين الأجانب، بهدف التشكيك بقدرة البلاد على تحقيق الاستقرار. ويشير إلى أن الحادثة تضع الحكومة السورية أمام اختبار أمني مهم، موضحاً أن المطلوب هو الانتقال من الإجراءات التقليدية إلى سياسات أمنية أكثر فاعلية تعتمد على العمل الوقائي والاستباقي، مع تطوير منظومات المراقبة والاستخبارات واستخدام التقنيات الحديثة لحماية المرافق الحيوية، بما يعزز قدرة المؤسسات على مواجهة التهديدات الأمنية. وينوه إدريس إلى أن الإدانات الدولية قد تشكل فرصة لتعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي بين سوريا والدول المعنية، ولا سيما في مجالات مكافحة تمويل الخلايا النائمة وملاحقة الشبكات التخريبية، مؤكداً أن نجاح هذا التعاون يبقى مرتبطاً بترجمته إلى خطوات عملية على الأرض، وليس الاكتفاء بالبيانات السياسية. ويشدد على أن استهداف موقع ذي طابع قضائي وسيادي يكشف الحاجة إلى مراجعة شاملة للمنظومة الأمنية والإدارية، موضحاً أن مكافحة الفساد ورفع كفاءة المؤسسات وتعزيز الرقابة الداخلية تمثل عناصر أساسية في الحد من الاختراقات الأمنية ومنع تكرار مثل هذه الهجمات مستقبلاً.

الإدانة أمر متوقع

يرى المحلل السياسي مصطفى رستم أن سرعة الإدانات الإقليمية والدولية للتفجير الذي استهدف مهجئاً بالقرب من القصر العدلي في دمشق تُعد أمراً متوقعاً، بالنظر إلى أن استهداف المدنيين في الأماكن العامة يُصنف ضمن الأعمال الإرهابية التي تحظى برفض واسع على المستويين الإقليمي

والعالمي. يبدو أن البيانات الصادرة عن العواصم الإقليمية والدولية لا يمكن فصلها عن شبكة المصالح السياسية المرتبطة بالملف السوري، إذ إن الحفاظ على الاستقرار بات يمثل أولوية مشتركة للعديد من الدول، في ظل المخاوف من عودة الفوضى أو تنامي نشاط التنظيمات المتشددة، وما قد يترتب على ذلك من تداعيات أمنية تتجاوز الحدود السورية.

وفي المقابل، تُطرح تساؤلات حول مدى قدرة هذه الإدانات على التحول إلى إجراءات عملية، سواء عبر تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي، أو دعم جهود مكافحة الإرهاب وتحجيف مصادر تمويل الشبكات المسلحة، بدلاً من الاكتفاء بإصدار بيانات التنديد المعتادة عقب كل هجوم.

حسابات ومصالح مشتركة

يقول مصطفى هاني إدريس عضو مركز رؤى للدراسات والأبحاث السياسية إن سرعة وحجم الإدانات الإقليمية والدولية للحادثة تعكس تحولاً في طريقة تعاطي المجتمع الدولي مع المشهد السوري بعد التغييرات السياسية، مشيراً إلى أن هذه المواقف لا تنطلق من اعتبارات إنسانية فقط، بل تعكس أيضاً حسابات سياسية ومصالح مشتركة ترتبط بالحفاظ على الاستقرار ومنع أي فراغ أمني قد يفتح المجال أمام تنامي نشاط الجماعات المتطرفة.

ويضيف إدريس في حديث لـ "963" أن توقيت التفجير يحمل رسائل سياسية متعددة، لافتاً إلى أنه لا يمكن فصله عن التهديدات التي أطلقها رامي مخلوف قبل أسابيع، معتبراً أن المستفيد من مثل هذه الهجمات هم ما يصفها بـ"شبكات الفلول" المرتبطة بالنظام، والتي تسعى إلى إظهار

الخارجية الأردنية التفجيرين، مؤكدة تضامنها مع سوريا ورفضها جميع أشكال الإرهاب والعنف التي تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار. وأعاد التفجير الذي استهدف مهجئاً بالقرب من القصر العدلي في العاصمة دمشق مطلع الشهر الجاري، وأوقع قتلى وجرحى بين المدنيين، الملف الأمني إلى واجهة المشهد السياسي، إذ لم يقتصر أثر الهجوم على الداخل السوري، بل امتد إلى الساحة الدبلوماسية، حيث توالى الإدانات

الإدانات الدولية تكتسب قيمتها الحقيقية عندما تتحول إلى خطوات تدعم الأمن والاستقرار

6

العربية والدولية التي أكدت رفض استهداف المدنيين، ودعت إلى محاسبة المسؤولين عن الهجوم ومنع تكرار مثل هذه الأعمال. وتزامنت هذه المواقف مع استمرار مساعي الحكومة السورية لتعزيز علاقاتها الخارجية واستقطاب الاستثمارات وإعادة الإعمار، الأمر الذي منح التفجير أبعاداً سياسية تتجاوز كونه حادثاً أمنياً، وفتح الباب أمام تساؤلات حول دلالات توقيته وانعكاساته على مستقبل الاستقرار في البلاد. ورغم الإجماع الدولي على إدانة

لا تكاد تخلو الهجمات التي تستهدف المدنيين من موجة إدانات إقليمية ودولية تؤكد رفض الإرهاب والدعوة إلى حماية الاستقرار، إلا أن هذه المواقف غالباً ما تتجاوز بعدها الإنساني لتتداخل مع اعتبارات سياسية وأمنية أوسع، لا سيما في الدول التي تمر بمراحل انتقالية. وفي الحالة السورية، أعادت التفجيرات الأخيرة في دمشق طرح تساؤلات حول طبيعة هذه الإدانات، وما إذا كانت تعكس موقفاً مبدئياً ثابتاً ضد العنف، أم أنها ترتبط بحسابات تتصل بمصالح الدول واستقرار الإقليم ومستقبل الانفتاح على دمشق. وبين الإجماع على إدانة الهجوم، وتباين الرؤى بشأن كيفية ترجمة هذه المواقف إلى خطوات عملية، يبرز سؤال حول قدرة المجتمع الدولي على الانتقال من بيانات التضامن إلى شراكات أمنية وسياسية تسهم في ترسيخ الاستقرار ومنع تكرار مثل هذه الهجمات.

وجاءت هذه التساؤلات بالتزامن مع إعلان وزارة الداخلية السورية وقوع انفجارين قرب مبنى وزارة السياحة في العاصمة دمشق، ما أسفر عن إصابة 18 شخصاً، بينهم أربعة من عناصر الشرطة، فيما أفاد مصدر طبي لـ "963" بإصابة معاون وزير السياحة فرج قشقوش. وأوضحت الوزارة أن العيوتين كانتا بدائيتي الصنع، ووزعت إحداهما داخل سيارة متوقفة والأخرى في حاوية نفايات، وانفجرتا أثناء استعداد الفرق المختصة لتفكيكهما، مؤكدة استمرار التحقيقات لكشف ملابسات الحادث والجهات المتورطة، مع فرض طوق أمني حول الموقع. كما شددت على أن الانفجارين وقعا خارج النطاق الأمني لمقر إقامة الرئيس الفرنسي، ولم يؤثر في برنامج الزيارة الرسمية. وفي أولى ردود الفعل الإقليمية، أدانت وزارة



ناتو أقل أميركية وأكثر تركية



غادي المهتار

تصدع كبيرة بين واشنطن وأنقرة، وأدت إلى إخراج تركيا من البرنامج في 2019. اليوم، حين يلمح ترامب إلى التراجع عن ذلك، فهو لا يمنح أردوغان جائزة ترضية فحسب، بل يرسل رسالة إلى أوروبا وروسيا معا: تركيا عائدة إلى قلب اللعبة الأطلسية، لكن وفق منطق الصفقات، لا منطق الثقة الكاملة.

الأوروبيون يعرفون ذلك جيدا، ولهذا ينقسمون. تيار يرى في تركيا حلاً جزئياً لمعضلة الدفاع الأوروبي: جيش كبير، مصانع مسيرات وصواريخ وسفن، وخبرة عملياتية من سوريا إلى ليبيا وأذربيجان وأوكرانيا. ومع إطلاق الناتو مبادرات جديدة في أنقرة لتسريع التعاون الصناعي الدفاعي، تبدو تركيا مرشحة لتكون جزءاً من سد فجوة الإنتاج العسكري التي كشفتها حرب أوكرانيا. لكن التيار الآخر يرى أن إدخال تركيا إلى عمق التخطيط الدفاعي الأوروبي يشبه إدخال الشك إلى غرفة العمليات: دولة ترفض العقوبات على روسيا، تحتفظ بعلاقات تجارية وسياسية معها، اشترت منظومة إس400، وتناور أحياناً بين إيران وروسيا والغرب.

أما الشرق الأوسط، فهو المسرح الذي ستظهر فيه نتائج هذا التحول سريعاً. إذا حصلت تركيا على دعم أطلسي أكبر، ستزداد جراتها في سوريا وشرق المتوسط، وربما في العراق. في سوريا، قد يعني ذلك دوراً تركيا أوسع في ترتيب الأمن والحدود والفصائل واللاجئين. في شرق المتوسط، سيصطدم الطموح التركي بحسابات اليونان وقبرص وإسرائيل. وفي ملف إيران، ستجد أنقرة نفسها أمام معادلة صعبة: التقرب من الناتو يتطلب الابتعاد أكثر عن طهران وموسكو، لكن مصالح تركيا الاقتصادية والطاقة والحدود تمنعها من قطيعة كاملة معهما. هذه هي المفارقة الكبرى: ترامب يريد تركيا قوية كي تخفف العبء عن أميركا، وأردوغان يريد الناتو كي يثبت أن تركيا ليست هامشية، وأوروبا تريد تركيا من دون أن تثق بها. لذلك، لم تكن قمة أنقرة مجرد انتصار بروتوكولي لأردوغان أو مشهداً عابراً في علاقة شخصية بينه وبين ترامب. كانت إعلاناً عن مرحلة جديدة: ناتو أقل أميركية في الإنفاق، أكثر تركية في الجغرافيا، وأشد قلقاً في روحه السياسية.

في أنقرة، اجتمع الناتو لاختبار سؤال عميق: من يقود الغرب حين تريد واشنطن أن تبقى الزعيمة من دون أن تدفع ثمن الزعامة كاملة؟ هنا تحديداً تبرز تركيا. فمن زاوية الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ليست المسألة حياً خاصاً بتركيا بقدر ما هي هندسة جديدة لتوزيع الأعباء، خصوصاً بعد تجربة "إيران" المريرة. الولايات المتحدة لم تعد تريد أن تكون الشرطي الكامل لأوروبا والشرق الأوسط معاً. الأولوية الاستراتيجية الأميركية، منذ سنوات، هي آسيا والصين: بحر الصين الجنوبي، تايوان، التكنولوجيا، وسلاسل الإمداد. لذلك، يبدو منطقياً أن يطلب ترامب من الأوروبيين أن يدفعوا أكثر، وأن يطلب من تركيا أن تتحول من عضو صعب داخل الناتو إلى ذراع عملية في محيط ملتهب. عقدت قمة أنقرة فعلاً تحت ضغط أميركي واضح على أوروبا لزيادة الإنفاق الدفاعي وتحمل مسؤولية أكبر عن أمن القارة، مع بحث ما تسميه واشنطن نقل الأعباء من الولايات المتحدة إلى الحلفاء الأوروبيين.

اختيار تركيا تحديداً ليس تفصيلاً. واشنطن لا تنسحب من الناتو، بل تعيد تعريف قيادتها له: أقل حضوراً مباشراً، وأكثر مطالباً للآخرين بأن يتحولوا إلى مقاولين أمنيين ضمن الاستراتيجية الأميركية الكبرى. أنقرة تملك ثاني أكبر جيش في الناتو بعد الولايات المتحدة، وتتميز بصناعة دفاعية صاعدة، وبموقع لا تملكه أي عاصمة أوروبية أخرى: على تماس مع البحر الأسود وروسيا، وقريبة من سوريا والعراق وإيران وشرق المتوسط والقوقاز. هذه الجغرافيا تجعل تركيا دولة لا يمكن تجاوزها، حتى عندما تكون مزعجة للغرب الذي يحتاجها في أوكرانيا، ولضبط البحر الأسود، وفي ملفي الهجرة والطاقة، وفي أي ترتيبات تخص سوريا والعراق وإيران. غير أن القوة نفسها التي جعلها مفيدة جعلها خطرة: فهي لا تقبل أن تكون قاعدة خلفية للقرار الأطلسي، إنما تطبل ثمناً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لكل خدمة تقدمها.

من هنا يمكن فهم احتفاء الرئيس التركي رجب أردوغان بترامب، وقرءاءة وعد الأخير برفع العقوبات عن تركيا وفتح الباب، ولو جزئياً، أمام عودتها إلى برنامج إف35. فقد كانت صفقة إس400- الروسية لحظة

ترامب يريد تركيا قوية كي تخفف العبء عن أميركا، وأردوغان يريد الناتو كي يثبت أن تركيا ليست هامشية، وأوروبا تريد تركيا من دون أن تثق بها



حزب الله وسوريا:

هل تتذكرون ثكنة «فتح الله»؟



استمر إلى أن توصلت سوريا وإيران إلى اتفاق في تشرين الثاني/نوفمبر 1990 أنهى القتال. لهذا يصح القول إن سوريا كانت من المسببات الأساسية لحرب الإخوة، لا بمعنى أنها اخترعتها وحدها، بل بمعنى أنها أدارت ميزانها، وسلحت أحد طرفيها سياسياً وعسكرياً، ثم أنهتها عندما نضجت الصفقة مع إيران. في تلك اللحظة تعلم حزب الله درس الكبير: لا يمكنه أن ينتصر في لبنان ضد الإرادة السورية طالما أن الجيش السوري يمسك الأرض والدولة والمعابر.

في الثمانينيات، لم يكن حزب الله ليولد بهذه السرعة لولا سوريا حافظ الأسد. دمشق كانت بوابة الحرس الثوري الإيراني إلى البقاع بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وهي التي سمحت بمرور التدريب والسلاح والكوادر التي ساهمت في تشكل النواة الأولى للحزب. لكن الأسد لم يكن يريد حزباً إيرانياً حراً في لبنان، بل ورقة مضبوطة ضمن لعبة النفوذ السوري. لذلك بقي حليف دمشق الشيعي الأول هو حركة أمل، لا حزب الله. كارنيغي يُلخص تلك المرحلة بأنها مزيج من تعاون وتوتر: سوريا ساعدت على صعود حزب الله عبر علاقتها بإيران، لكنها رأت في تمدده خطراً على حليفها الشيعي المحلي، أي أمل.

6

سوريا الجديدة، في نظر حزب الله، هي خسارة استراتيجية كبرى: خسارة خط الإمداد، وخسارة العمق، وخسارة النظام الذي منح الحزب شرعية حركة السلاح

هنا تأتي ثكنة فتح الله في بيروت الغربية بوصفها لحظة تأسيسية في ذاكرة الدم بين الطرفين. في شباط/فبراير 1987، هاجمت القوات السورية مقر "حزب الله" في البسطة. تنقل مصادر متعددة أن القوات السورية قتلت 22 من عناصر الحزب أو من الموجودين في المقر، وسيطرت على الثكنة، فيما وصفت كارنيغي الحادثة صراحة بأنها "مجزرة" ضد أعضاء حزب الله في مقرهم. المعنى السياسي للمجزرة كان واضحاً: حافظ الأسد يقول لحزب الله وإيران إن لبنان، وخصوصاً بيروت، ليس ساحة إيرانية مفتوحة. يستطيع الحزب أن يقاوم إسرائيل، وأن يخدم وظيفة دمشق الإقليمية، لكنه لا يستطيع أن ينازع سوريا على قرار الطائفة الشيعية أو على أمن العاصمة. لذلك لم يرد حزب الله عسكرياً، رغم الإهانة والدم. تدخلت إيران لاحتواء الأزمة، وطلبت من دمشق وقف اندفاعها نحو الضاحية الجنوبية التي كانت تتحول تدريجياً إلى معقل الحزب.

سوريا لم تكن شاهداً

كانت حرب الإخوة بين "أمل" و"حزب الله" بين 1988 و1990، صراعاً بين مشروعين: أمل بوصفها الذراع الشيعية الأقرب إلى سوريا، وحزب الله بوصفه المشروع الإيراني الصاعد. سوريا لم تكن تفصل بين الطرفين بحياد؛ كانت تميل إلى أمل لأنها كانت تريد احتكار إدارة الورقة الشيعية اللبنانية. كارنيغي يذكر أن الجيش السوري كان يتدخل أحياناً ضد حزب الله لمصلحة حليفه أمل، وأن النزاع

قوة إقليمية تقاوت خارج لبنان دفاعاً عن محور كامل. لكن، في عهد حافظ، سوريا تضبط حزب الله. في عهد بشار بعد 2011، حزب الله يساعد على إنقاذ سوريا. الحزب بنى شبكات ومليشيات ووجوداً اجتماعياً ومذهبياً داخل سوريا، ما أثار قلق النظام نفسه لاحقاً، لأن دولة الأسد لم تكن تريد أن تتحول سوريا إلى نسخة لبنانية ثانية، أي دولة ضعيفة داخلها قوة مسلحة عابرة للحدود.

من الحليف الحيوي إلى الخصم الثقيل

بعد سقوط بشار الأسد وصعود أحمد الشرع، دخلت العلاقة طوراً جديداً بالكامل. لم تعد دمشق حليفاً لحزب الله، ولا ممراً مضموناً لسلاحه، ولا خلفية استراتيجية لمحوره. بالعكس، السلطة الجديدة في دمشق تشكلت من قوى قتلت حزب الله سنوات طويلة، بعدما كان الحزب يقاتل إلى جانب نظام الأسد. رويترز تشير إلى أن الشرع تولى الحكم بعد إسقاط بشار الأسد في أواخر 2024، وأن حكومته تواجه تحديات أمنية داخلية من داعش وبقايا النظام ومجموعات مسلحة أخرى.

هذا لا يعني أن دمشق الشرع ستذهب فوراً إلى جرب مع حزب الله. الواقع أكثر تعقيداً. سوريا الجديدة تحتاج إلى الاستقرار، وإلى اعتراف عربي وغربي، ولا تريد فتح جبهة لبنانية تستنزفها. لذلك نفت دمشق نيتها دخول لبنان، وقال الشرع إن الشائعات عن دخول قوات سورية إلى لبنان "لا أساس لها"، فيما أعلن وزير خارجيته أسعد الشيباني أن سوريا منفتحة على لقاء حزب الله "إذا اقتضت المصالح"، وأنها لا تريد التدخل في الشؤون اللبنانية. لكن، تحت هذه اللغة الهادئة توجد قطيعة استراتيجية عميقة. حزب الله في نظر دمشق الجديدة ليس "حليف المقاومة" إنما قوة قتلت السوريين، وحمت نظام الأسد، وساهمت في تهجير وقتل وتهديم مدن سورية. أما سوريا الجديدة، في نظر حزب الله، فهي خسارة استراتيجية كبرى: خسارة خط الإمداد، وخسارة العمق، وخسارة النظام الذي منح الحزب شرعية حركة السلاح بين طهران وبيروت.

والسياسي النهائي في لبنان سوري، حتى حين يتعلق الأمر بجمهور الحزب.

من الوصاية على حزب الله إلى الاعتماد عليه

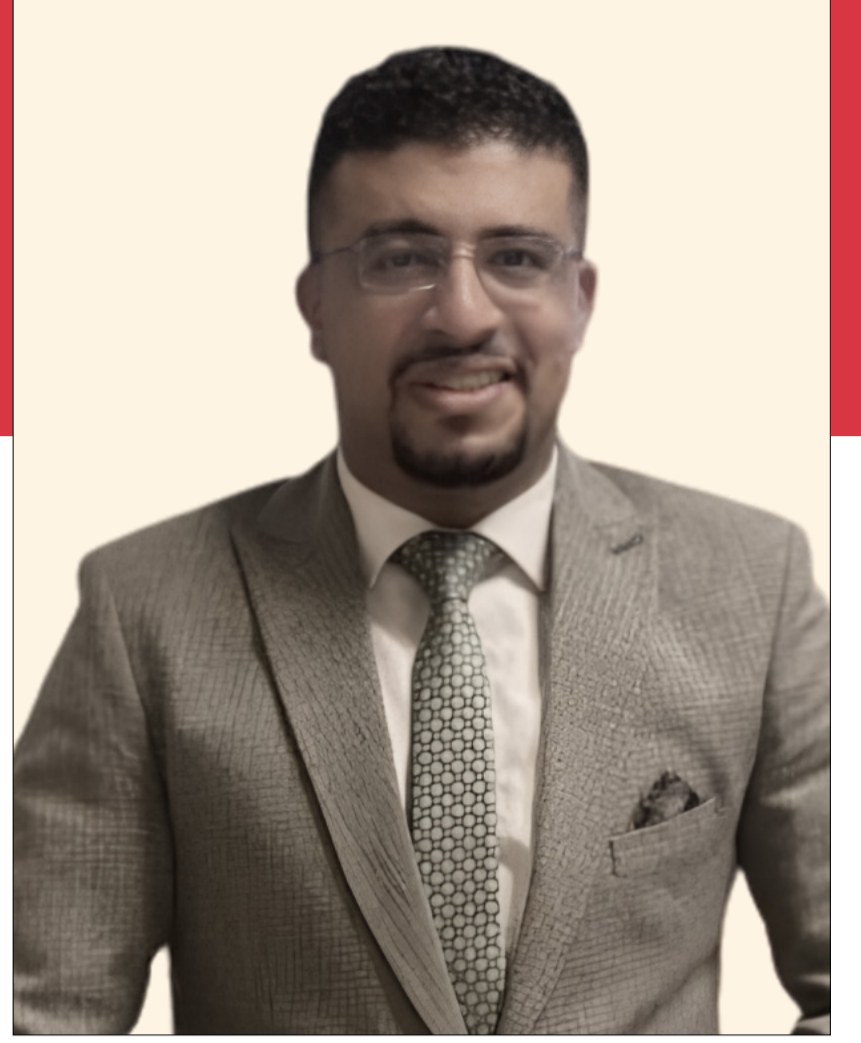
مع وصول بشار الأسد عام 2000، بدأت العلاقة تميل أكثر نحو التحالف العضوي. انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عزز صورة حزب الله، ثم جاء الانسحاب السوري من لبنان عام 2005 ليقلب المعادلة. لم يعد حزب الله مجرد أداة ضمن نظام الوصاية السورية، بل صار الحارس اللبناني الأهم لمصالح دمشق وطهران. بعد 2005، تقول كارنيغي إن الحزب لم يعد الشريك الأصغر، بل أصبح صاحب القرار الميداني الأساسي في محور سوريا - إيران - حزب الله داخل لبنان.



بناء مؤسسات قادرة على استعادة ثقة المواطنين وترسيخ الشرعية. وفي حوار خاص لـ «963+» مع الدكتور محمد اليماني الباحث في العلاقات الدولية أجاب فيه عن العديد من الأسئلة لعل أبرزها كيف يمكن تحقيق التوازن بين الأمن والقضاء في الدول الخارجة من النزاعات وما أبرز التحديات والتحديات الأمنية التي ما تزال تواجه الحكومة السورية.

النصوص القانونية، بل تمثل الإطار الذي تصان من خلاله الحقوق والحريات، وتكمن سيادة القانون بوصفها أساس العلاقة بين الدولة والمجتمع. وفي الدول الخارجة من النزاعات، تكتسب هذه المؤسسات أهمية مضاعفة، إذ يصبح نجاحها مؤشراً على قدرة الدولة على الانتقال من منطق الصراع إلى منطق الاستقرار، ومن إدارة الأزمات إلى

شهدت العاصمة السورية دمشق خلال الأيام القليلة الماضية عدة تفجيرات استهدفت أحدها مقهى بالقرب من القصر العدلي ما أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا. وتشكل المؤسسات العدلية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، فهي ليست مجرد أجهزة تعنى بالفصل في المنازعات أو تطبيق



د. محمد اليماني لـ «963+»:

توقيت استهداف القضاء في سوريا يحمل رسائل أمنية وسياسية

والاستباق الأمني لرصد التهديدات قبل وقوعها، مع تحديث التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب بما يحقق التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان، وتسريع إجراءات التقاضي في القضايا المرتبطة بالإرهاب دون الإخلال بضمانات العدالة.

يضاف إلى ذلك تعزيز التعاون الأمني والقضائي مع الدول المجاورة لمواجهة الشبكات العابرة للحدود، والاستثمار في برامج مكافحة التطرف الفكري وتجفيف منابع التجنيد، إلى جانب تحسين الأوضاع الاقتصادية والخدمية باعتبارها جزءاً من الأمن الوطني الشامل، ودعم استقلال القضاء وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات العدالة. إن استهداف المؤسسات العدلية في سوريا ليس مجرد اعتداء على مبنى حكومي، بل هو محاولة لضرب فكرة الدولة نفسها، وإضعاف قدرتها على فرض القانون واستعادة الشرعية. وفي المقابل، فإن نجاح دمشق في تجاوز هذه الاختبارات لن يقاس فقط بعدد العمليات التي يتم إحباطها، وإنما بقدرتها على بناء منظومة متكاملة تجمع بين الأمن الفعال، والقضاء المستقل، والإدارة الرشيدة، والتنمية الاقتصادية، بما يعيد للمواطن ثقته في الدولة ويحول دون عودة دوامة العنف.

فالمعركة الحقيقية في مرحلة ما بعد النزاعات ليست معركة البنادق وحدها، بل معركة ترسيخ المؤسسات، لأن الدول لا تنتصر فقط عندما تهزم الإرهاب عسكرياً، وإنما عندما تجعل سيادة القانون أقوى من الخوف، وتصبح العدالة هي الضامن الأول للاستقرار والسلام المستدام.

ضرورة تتعلق بحماية الاستقرار الإقليمي والدولي، وليس فقط بالشأن السوري الداخلي.

هل تمثل مواجهة الدولة للعنف اختباراً لبقدرتها مؤسساتها على الصمود، أم أن الحسم يعتمد بالدرجة الأولى على القوة الأمنية والعسكرية؟

كل عملية إرهابية تمثل اختباراً حقيقياً لقدرة مؤسسات الدولة على الصمود. فالنجاح لا يقاس فقط بسرعة القبض على المنفذين، وإنما بقدرة الدولة على الاستمرار في أداء وظائفها دون تعطيل.

عندما تستأنف المحاكم عملها بسرعة، وتستمر النيابة في أداء مهامها، وتواصل مؤسسات العدالة نشاطها الطبيعي، فإن الرسالة التي تصل إلى الجماعات المتطرفة تكون واضحة: الإرهاب لا يستطيع شل مؤسسات الدولة.

وفي المقابل، فإن المبالغة في الإجراءات الاستثنائية أو تعطيل العدالة قد تحقق للجماعات المسلحة جزءاً من أهدافها بإرباك مؤسسات الدولة.

ما الأولويات التي ينبغي أن تعتمدها الحكومة السورية لتعزيز أمن المؤسسات وترسيخ سيادة القانون ومنع تكرار مثل هذه الهجمات في المرحلة المقبلة؟

إذا أرادت الحكومة السورية تحويل هذه المرحلة إلى نقطة انطلاق نحو استقرار أكثر رسوخاً، فإن الأولويات ينبغي أن تشمل: تعزيز حماية المؤسسات القضائية والعدلية باستخدام تقنيات أمنية حديثة، وتطوير منظومات الاستخبارات

المتورطين وفق إجراءات قانونية عادلة.

وعندما يغيب القضاء، تتحول الإنجازات الأمنية إلى حلول مؤقتة، لأن غياب العدالة يخلق شعوراً بالإفلات من العقاب، ويؤدي إلى تآكل الثقة في مؤسسات الدولة. وفي المقابل، فإن القضاء لا يستطيع أداء دوره في ظل بيئة أمنية مضطربة لا توفر الحماية للقضاة والمحاكم والشهود.

ولهذا فإن المرحلة المقبلة في سوريا تحتاج إلى استراتيجية متكاملة تقوم على تطوير المنظومة الأمنية بالتوازي مع تحديث المؤسسات القضائية، وتوفير الحماية القانونية والمادية للعاملين فيها.

كيف تقرأ الإدانات الإقليمية والدولية لتفجير دمشق؟ وهل تعكس موقفاً مبدئياً ثابتاً، أم أنها تخضع لحسابات سياسية ومصالح متغيرة؟

عقب أي هجوم يستهدف مؤسسة رسمية، تتوالى بيانات الإدانة من العواصم الإقليمية والدولية، غير أن السؤال الجوهرى يبقى: هل تعكس هذه الإدانات موقفاً ثابتاً ضد الإرهاب، أم أنها تخضع لحسابات سياسية؟ الواقع يشير إلى أن المواقف الدولية كثيراً ما تتأثر باعتبارات المصالح والتحالفات، إذ تختلف مستويات التفاعل مع الأحداث وفق طبيعة العلاقات السياسية مع الدولة المستهدفة. ورغم ذلك، فإن استهداف المؤسسات العدلية يمثل قضية تتجاوز الخلافات السياسية، لأن ضرب القضاء يعني تهديداً لأحد أهم ركائز الدولة الحديثة، وهو ما يجعل رفض هذه العمليات

المجتمع في دائرة الشك والخوف، ومنع عودة الثقة بين المواطن والمؤسسات.

إلى أي مدى يمكن أن تتجسج سوريا في تثبيت الاستقرار، وما أبرز التحديات والتهديدات الأمنية التي ما تزال تواجهها؟

يمكن القول إن سوريا قطعت شوطاً مهماً في استعادة قدر من الاستقرار مقارنة بسنوات الحرب الأكثر عنفاً، إلا أن هذا الاستقرار لا يزال هشاً نسبياً، ويواجه مجموعة واسعة من التحديات الأمنية.

فلا تزال هناك خلايا نائمة لتنظيمات متطرفة، وشبكات تهريب عابرة للحدود، وانتشار للسلاح، إضافة إلى التداخلات الإقليمية والدولية التي تجعل المشهد الأمني شديد التعقيد. كما أن الضغوط الاقتصادية، والأوضاع المعيشية الصعبة، تشكل بيئة قد تستغلها الجماعات المتشددة لإعادة التجنيد واستقطاب عناصر جديدة، وهو ما يجعل المواجهة الأمنية وحدها غير كافية.

فالاستقرار الحقيقي لا يتحقق فقط بإحباط العمليات الإرهابية، وإنما ببناء بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية تقلل من فرص عودة العنف.

6

استهداف القضاء ليس هجوماً على مبنى حكومي فحسب، بل محاولة لضرب فكرة الدولة وتقويض سيادة القانون

كيف يمكن تحقيق التوازن بين الأمن والقضاء في الدول الخارجة من النزاعات؟ وما دورهما في إعادة بناء الشرعية واستعادة ثقة المواطنين؟ من الأخطاء الشائعة الاعتقاد بأن الأمن والقضاء يمثلان مسارين منفصلين، بينما تثبت تجارب الدول الخارجة من النزاعات أن نجاح أحدهما يعتمد على نجاح الآخر.

فالأجهزة الأمنية مسؤولة عن منع الجريمة وحماية المواطنين، بينما يتولى القضاء ضمان محاسبة

لماذا تصبح المؤسسات العدلية هدفاً في الصراعات؟ وما دلالات توقيت استهدافها في سوريا؟

لا يمكن النظر إلى استهداف المؤسسات العدلية في سوريا باعتباره حادثاً أمنياً معزولاً أو مجرد عملية إرهابية تستهدف منشأة حكومية، بل يجب قراءته ضمن سياق أوسع يرتبط بطبيعة الصراعات التي تعيشها الدول الخارجة من الحروب، حيث تتحول مؤسسات القضاء والعدالة إلى أهداف ذات قيمة استراتيجية بالنسبة للجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة، لأنها تمثل رمزاً مباشراً لعودة الدولة واستعادة احتكارها للسلطة القانونية.

فالسنوات الماضية أثبتت أن التنظيمات المسلحة لا تستهدف المباني بقدر ما تستهدف الرمزية السياسية والمؤسسية التي تحملها تلك المباني. فالمحاكم، والنيابات العامة، والهيئات القضائية، ليست مجرد أماكن لإدارة الملفات القانونية، وإنما تمثل الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدولة في فرض سيادة القانون، وإعادة تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع.

ومن هنا، فإن توقيت استهداف المؤسسات العدلية في سوريا يحمل رسائل تتجاوز حدود العمل الإرهابي التقليدي، إذ يأتي في مرحلة تحاول فيها الدولة السورية تثبيت الاستقرار، وإعادة بناء مؤسساتها، وفتح المجال أمام مرحلة مختلفة عنوانها الانتقال من إدارة الحرب إلى إدارة الدولة.

إن التنظيمات المتشددة تدرك جيداً أن نجاح القضاء يعني تراجع نفوذها، وأن استعادة المحاكم لدورها الطبيعي تعني إنهاء حالة الفوضى القانونية التي استفادت منها لسنوات، ولذلك يصبح القضاء هدفاً مباشراً لكل من يسعى لإبقاء الدولة في حالة إنهاك دائم.

التجارب الدولية تشير إلى أن القضاء غالباً ما يكون أول المؤسسات التي تتعرض للانهاك أثناء الحروب، لكنه أيضاً أول مؤسسة يجب إعادة بنائها بعد انتهاء النزاعات.

فلا يمكن الحديث عن استثمارات، أو عودة للاجئين، أو إعادة إعمار، أو مصالح وطنية، في غياب قضاء مستقل قادر على حماية الحقوق، وتسوية النزاعات، ومحاسبة مرتكبي الجرائم وفق القانون.

وفي الحالة السورية، تبدو هذه المعادلة أكثر تعقيداً بسبب تراكم سنوات طويلة من الحرب، وتعدد الفاعلين العسكريين، وتشابك الملفات الأمنية مع الملفات السياسية والاقتصادية.

إن استهداف المؤسسات العدلية يحمل بعداً استراتيجياً يتمثل في محاولة تعطيل مسار إعادة بناء الدولة، وإبقاء



مذكرات بحث ومنع سفر وأحكام غيابية.. السوريون رهينة إرث أممي لم يسقط مع الأسد

هادية المنصور

الانتصاف والجبر المعتمدة بقرار الجمعية العامة 60/147، تشترط أن تقتصر معالجة الانتهاكات بوسائل فعالة للوصول إلى العدالة، وكشف الحقيقة، والجبر، وضمان عدم التكرار.

ويؤكد أن إلغاء بلاغات منع السفر لا يعني بالضرورة سقوط الأحكام أو الآثار الأمنية، داعياً إلى مراجعة الملفات وفق طبيعة الفعل وسلامة الإجراءات والأدلة، بحيث تُسقط القضايا الكيدية، فيما تُحال جرائم القتل والتعذيب والانتهاكات الجسيمة إلى تحقيقات متخصصة تضمن العدالة والمساءلة. وبخصوص آليات الطعن في الأحكام الغيابية والمذكرات القديمة، أشار عبد الغني إلى أن الآلية الأبرز المعلنة هي اللجنة القضائية التي شكلتها وزارة العدل في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2025 للنظر في طلبات واعتراضات المحكومين غيابياً بسبب انتمائهم الثوري أو مواقفهم السياسية من النظام السابق.

وأوضح أنه بحسب الإعلان الرسمي تستطيع اللجنة إلغاء الحكم وجميع آثاره ويجوز للمحكوم أن يتقدم بالطلب بنفسه أو عبر وكيله القانوني. واعتبر أن هذه الآلية مفيدة لأنها تفتح مسارا محدداً للتعامل مع الأحكام الغيابية، لكنه بيّن أنها تثير إشكالاتاً معيارياً إذ إن قرارات اللجنة قطعية وغير قابلة لأي طريق من طرق الطعن أو المراجعة، وأن ذلك قد يحقق قدراً من السرعة لكنه لا يضمن الإنصاف الكامل إذا وقع خطأ في التصنيف أو التقدير، أو إذا رفض الطلب من دون تعليل كافي. وأكد أن الحق في المحاكمة العادلة لا يقتصر على وجود جهة تفصل في الطلب، بل يتطلب استقلالاً وشفافية، وتعليلاً، وإمكانية مراجعة فعالة في الحالات التي تمس الحرية أو الوضع القانوني الأساسي للفرد. ويرى فضل عبد الغني أن معالجة القيود القديمة تتطلب مساراً وطنياً واضحاً يشمل منصة تحقق، ومكتب مراجعة، وأجلاً محددة، ومساعدة قانونية، وآلية استئناف، مع نشر بيانات دورية لضمان الشفافية.

العام، اعتقل في عام 2015 وأمضى سنتين في الأفرع الأمنية "بتهم باطلة"، وعندما أفرج عنه عام 2017، وجد نفسه مفصولاً من وظيفته وممنوعاً من السفر بموجب بلاغ صدر بحقه لصالح محكمة الإرهاب بتهمة "تمويل مجموعات مسلحة".

يقول لـ "963+": "جردت من كافة حقوقي وأصبحت عالقاً في البلاد طوال تلك السنوات دون عمل، ولكن مع سقوط النظام البائد ذهبت لاستخراج جواز سفر، وفي دائرة الهجرة فوجئت بأن بلاغ منع السفر لا يزال موجوداً". قدم الرحمنون قبل شهر طلباً في محكمة الإرهاب لرفع القرار، لكنه لم ينفذ بعد.

في تقرير لمنظمة "سوريون" الحقوقية، وثقت شهادات توضح أن القرار الوزاري رقم 20 لعام 2025 لم ينفذ بشكل كامل، وأوصت المنظمة باتخاذ إجراءات عاجلة لضمان حرية التنقل، تتضمن توسيع نطاق القرار ليشمل جميع بلاغات منع السفر، وحصر صلاحية إصدارها بالجهات القضائية فقط ضمن شروط تضمن العدالة، وإنشاء آلية شفافة للطعن، وتعميم التعليمات على جميع المعابر. من جانبه أكد مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان فضل عبد الغني في حديث خاص لـ "963+" أن قرارات إلغاء المذكرات وبلاغات منع السفر تشكل خطوة عملية مهمة، لكنها لا تكفي وحدها لإنهاء الإرث الأمني والقضائي للنظام السابق، وأن قيمة تلك القرارات المباشرة تكمن في تخفيف أثر مادي بالغ الخطورة يمس حرية الحركة، والحصول على الوثائق، والعودة، والسفر، والعمل.

ويلفت إلى أنه بحسب القانون الدولي، فإن الحق في الحرية والأمان الشخصي، وحرية التنقل، والمحاكمة العادلة، والانتصاف الفعال، هي حقوق محمية في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما المواد 9 و12 و14. وأن مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن الحق في

يواجه صعوبة في إسقاط المذكرة وسط بطء معالجة الملفات المتركمة. قصة مروان ليست فريدة، بل هي واحدة من آلاف القصص المتشابهة التي يرويها السوريون العالقون على الحدود السورية يومياً، حيث تحولت الإجراءات الأمنية إلى فخاخ تمتد عبر الزمن، تعترض طريق العودة إلى الوطن حتى بعد أن تحرر البلاد سياسياً، لتجعل من حلم العودة كابوساً بيروقراطياً لا نهاية له.

وتشير التقارير إلى أن نظام الأسد استخدم الأحكام الغيابية كأداة لقمع المعارضين، حيث كانت المحاكم تصدر أحكاماً بحق أشخاص لم يمثلوا أمام القضاء، وغالباً ما كانت التهم سياسية أو أمنية، تصل في كثير من الأحيان إلى الإعدام، ورغم سقوط النظام، لا تزال هذه الأحكام نافذة في السجلات الرسمية.

قصة رامي حمدان (47 عاماً)، العائد من برلين بعد غياب دام 9 سنوات لم تكن أحسن حالاً، حيث تحولت زيارته الأولى إلى سوريا إلى كابوس أمني، فعند وصوله مطار دمشق عام 2025 فوجئ بإبلاغه بأنه مطلوب للتحقيق بتهمة "نشر أخبار كاذبة تؤثر على الأمن الوطني"، صادرة بحقه عام 2018 من فرع الأمن الجنائي بدمشق، ولن يتمكن من العودة إلى ألمانيا لأن عليه مذكرة منع سفر.

حين سافر رامي إلى ألمانيا عام 2016 ليعمل مهندس كمبيوتر في إحدى الشركات الخاصة، لم يكن يملك أي نشاط سياسي لكنه كان يدير مجموعة على "فيسبوك" تتضمن أخباراً عن التظاهرات، فاتهم بالتنسيق مع جهات معادية.

ويروي رامي لـ "963+" أنه اضطر إلى مراجعة الأمن الجنائي في دمشق بعد اكتشاف مذكرة بحقه، وأسفرت تسوية وضعه أسبوعين قبل رفعها مؤقتاً، مؤكداً أن إرث النظام السابق ما زال يلاحق السوريين. ورغم إلغاء بلاغات منع السفر، لا تزال الإجراءات البيروقراطية والقيود الأمنية تعيق تنقل كثيرين. صالح الرحمنون موظف في القطاع

أعاد الجواز إلي وأخبرني بهدوء اسمك موجود ضمن قوائم المطلوبين، هناك مذكرة بحث ومذكرة إلقاء قبض صادرتان بحقك منذ عام 2014 عن فرع الأمن الجنائي في حمص" ويتابع "تجمد الدم في عروقي كيف ذلك وأنا لم أطأ حمص في حياتي إلا مرات معدودة جداً، ولم أرتكب أي جريمة في حياتي".

عندما طلب مروان تفاصيل التهمة، قدمت له وثيقة مختصرة تبين أن التهمة الموجهة إليه هي "الانتماء

حين تتحول المخيمات إلى مكبات للنفايات، تصبح القمامة أكثر من أزمة بيئية؛ إنها تهديد يومي للصحة والكرامة الإنسانية

6

إلى خلية إرهابية مسلحة، والتنسيق مع جهات خارجية بهدف زعزعة الأمن الوطني، وذلك بناء على إفادات شهود غير معلومين"، وهو النوع نفسه من التهم الفضفاضة التي كان يستخدمها النظام آنذاك لتصفية حسابات سياسية أو مالية، أو لابتزاز المغتربين مادياً.

يروى مروان أنه فوجئ بمذكرة بحث تهمة بالانتماء إلى جماعة مسلحة، ويرجح أنها نتجت عن بلاغ كيدي أو تشابه أسماء خلال الحرب، مؤكداً أنه لم يحمل السلاح يوماً. ورغم سقوط النظام، لا يزال عالقاً بين لبنان وسوريا بسبب استمرار القيود الأمنية، فيما

رغم إلغاء وزارة الداخلية السورية أكثر من خمسة ملايين بلاغ منع سفر منذ آذار 2025، لا يزال آلاف السوريين يواجهون آثار منظومة إدارية وأمنية ورثتها الدولة عن النظام السابق، إذ بقيت ملايين القيود والأحكام ومذكرات البحث المتداخلة في قواعد بيانات قديمة تعرقل حرية التنقل، وتكشف استمرار إرث الإجراءات العقابية رغم سقوط النظام.

يروى مروان الحساني (44 عاماً)، الأب لثلاثة أطفال، قصته لـ "963+" بينما يجلس في شقته المتواضعة في ضاحية بيروت الجنوبية، حيث يقيم منذ هروبه من حلب أوائل عام 2014، كان تاجر أقمشة ومواد نسجية، يملك محلاً صغيراً في سوق السكري بحلب، لكنه اضطر لتترك كل شيء والفرار مع عائلته عندما اشتدت المعارك في المدينة، ليلجأ إلى لبنان حيث عمل في بيع المنسوجات بالجملة في سوق "برج حمود" الشعبي، محاولاً بناء حياة جديدة من الصفر.

بعد مرور أكثر من 11 عاماً في المنفى اللبناني، وتحديداً بعد سقوط نظام الأسد في كانون الأول 2024، شعر مروان بأن الأوان قد حان ليعود ولو لزيارة قصيرة يطمن فيها على منزله القديم في حلب القديمة ويلتقي بأمه المسنة التي لم يرها منذ سنوات ويستكشف إمكانية استعادة جزء مما خسره في بلاده.

وفي صبيحة أحد أيام حزيران/يونيو 2025، حمل مروان حقيبة صغيرة وودع عائلته في بيروت، متوجهاً بسيارته الأجرة نحو معبر جديدة يابوس الحدودي، كان الطريق معبداً والأمل يملأ قلبه يتخيل لحظة احتضان أمه في حلب بعد غياب طويل، لكن تلك الأحلام الجميلة تحطمت في غضون دقائق. فعندما وصل إلى الجانب السوري من المعبر، وقدم جواز سفره لموظف الجوازات، تغير وجه الموظف فجأة، وأخذ يتأمل البيانات مراراً، ثم طلب منه الانتظار جانباً ببرود رسمي. يقول مروان لـ "963+": "ظننت في البداية أن هناك خطأ ما في الجواز أو ربما تشابهاً في الأسماء، لكن الموظف



سيادة نقدية مؤجلة أم قرار بلا أدوات تنفيذ؟ نهاية عصر الليرة التركية في الشمال السوري

مازن الشاهين

توقفت غالبية شركات الصرافة والمحلات التجارية في إدلب عن قبول العملة الورقية القديمة بشكل شبه كامل، رغم تأكيد المصرف المركزي استمرار قبولها واستبدالها عبر نقاط ومصارف معتمدة. ويجد حامل الليرة السورية القديمة نفسه أمام خيارات مكلفة جميعها: إما تحمّل خسارة تتراوح بين 30 و40 بالمئة من قيمتها عند تحويلها بسعر أدنى من السوق، أو تجميدها دون أي عائد، أو السفر إلى محافظة أخرى لتصرفها بتكلفة ووقت إضافيين، يضاف إلى ذلك هاجس أمني-تجاري يتعلق بالتزوير، إذ تعدّ النسخة القديمة من الليرة السورية أكثر عرضة للتقليد، في ظل غياب أجهزة كشف حديثة لدى غالبية المحال التجارية في المحافظة، ما يجعل التجار أكثر تحفظاً تجاه قبولها حتى مع وجود غطاء رسمي مُعلن.

"قرار سليم يحتاج أدوات مصاحبة"

يرى الخبير الاقتصادي الدكتور حسان مراد في تصريح لـ "963+" أنه لا بد من استراتيجية متكاملة لتجنب صدمة الأسواق، عبر حملة توعية واسعة، واعتماد المؤسسات الحكومية لليرة السورية حصراً في معاملاتها، إلى جانب تقديم حوافز تشجع المواطنين والتجار على العودة تدريجياً للعملة المحلية.

ويشدد مراد على أن نجاح عملية الانتقال يتوقف إلى حد كبير على دور القطاع الخاص، من خلال توفير سيولة كافية بالليرة السورية وتطوير الخدمات المصرفية المتاحة، داعياً إلى فتح نوافذ مصرفية إضافية داخل إدلب لتنشيط الحركة التجارية وتخفيف الاعتماد على العملة التركية بشكل عملي وليس بقرار إداري فقط.

ويؤكد مراد أن قرار سحب الليرة التركية من إدلب يمثل اختباراً حقيقياً لقدرة المؤسسات المالية السورية الجديدة على إدارة ملفات ما بعد الصراع بطريقة تجمع بين استعادة الرمز السيادة للدولة والحفاظ على استقرار معيشة المواطنين، فالنجاح في هذا الملف لن يُقاس بعدد الفروع المصرفية المعاد افتتاحها أو بحجم التصريحات الرسمية، بل بمدى قدرة المصرف المركزي على توفير آلية واضحة وعادلة لاستبدال العملة القديمة، وضمان سيولة كافية بالليرة السورية الجديدة، وبناء ثقة تدريجية لدى تجار وسكان اعتادوا لسنوات على عملة أخرى كانت بالنسبة لهم أكثر استقراراً من عملة بلدهم.

الليرة السورية بإصدارها القديم والجديد، والدولار الأمريكي، والليرة التركية، وقد سبق افتتاح فرع إدلب افتتاح مماثل لفرع المصرف المركزي في الرقة والحسكة نهاية الشهر الماضي، بعد توقف امتد منذ عام 2013، في ما يبدو نمطاً متكرراً لإعادة بسط الحضور المصرفي الرسمي في المناطق التي خرجت طويلاً عن سيطرة الدولة المركزية.

من الناحية الاقتصادية، يرى الحميدي أن عودة إدلب إلى دائرة التعامل بالليرة السورية تعني عملياً ضخ طلب إضافي على العملة المحلية في السوق، وهو ما قد ينعكس، نظرياً على الأقل، بشكل إيجابي على استقرار سعر الصرف، في

نحو 2.44 ليرة سورية جديدة للشراء و2.46 للبيع، وهو مستوى يعكس استمرار حضورها الفعلي في التداول اليومي رغم القرار الرسمي بسحبها، ما يؤكد أن التحول سيكون تدريجياً بالفعل، وربما أبداً مما يوحي به الخطاب الرسمي، ما لم تستكمل الإجراءات التنفيذية على الأرض.

ولم يأت الإعلان عن سحب الليرة التركية بمعزل عن خطوة عملية أخرى، إذ تزامن مع افتتاح فرع مصرف سوريا المركزي في إدلب في الأول من تموز الجاري، ويأتي هذا الفرع، بحسب بيانات المصرف، ليتولى إدارة حسابات الجهات العامة، وتأمين السيولة النقدية للمصارف العاملة في المحافظة، وتنفيذ الحوالات والتسويات المالية،

لا تكتمل عملية إعادة بناء الدول الخارجة من النزاعات بمجرد استعادة السيطرة على الجغرافيا، بل تمتد إلى توحيد المنظومة الاقتصادية واستعادة أدوات السياسة النقدية التي غالباً ما تتعرض للتشظى خلال سنوات الصراع. وفي الحالة السورية، حيث فرضت ظروف الحرب تعدد العملات في مناطق مختلفة، يبرز قرار سحب الليرة التركية من شمال غربي البلاد باعتباره خطوة تتجاوز استبدال عملة بأخرى، ليعكس توجهها نحو إعادة توحيد السوق واستعادة السيادة النقدية. غير أن نجاح هذا المسار لا يتوقف على القرار نفسه، بقدر ما يرتبط بقدرة المؤسسات المالية على إدارة عملية الانتقال بسلاسة، وضمان توافر السيولة، والحفاظ على ثقة المواطنين واستقرار الأسواق.

وأعلن حاكم مصرف سوريا المركزي، محمد صفوت رسلان، خلال زيارة رسمية إلى محافظة إدلب رافقت إعادة افتتاح فرع المصرف فيها بعد توقف دام أكثر من عشر سنوات، أن المرحلة المقبلة ستشهد وقف ضخ أي كميات إضافية من الليرة التركية إلى الداخل السوري، على أن تُسحب العملة الموجودة فعلياً في التداول بصورة تدريجية ومدروسة تفادياً لأي "ارتباك" أو "هلع" قد يصيب المواطنين، بحسب تعبيره.

ويأتي هذا التصريح ليضع حداً زمنياً غير معلن لتجربة نقدية استمرت قرابة ست سنوات، حين تحولت الليرة التركية إلى العملة الفعلية المهيمنة على التعاملات اليومية في إدلب وأرياف حلب الشمالية والغربية والشرقية، بعدما فقدت الليرة السورية قدرتها الشرائية بشكل حاد عقب عام 2011، وبعد أن أعلنت فصائل المعارضة آنذاك، في منتصف عام 2020، حظر التعامل بالعملة السورية رسمياً في تلك المناطق.

ولم يعترض خبراء اقتصاديون تحدثوا لـ "963+" على منطق القرار من حيث المبدأ، إذ اعتبروا أن توحيد إدلب نقدياً مع بقية البلاد خطوة ضرورية لإعادة الدمج الاقتصادي الكامل للمحافظة بعد سقوط النظام السابق، غير أن التحفظات تركزت على غياب استراتيجية تنفيذية متكاملة تواكب القرار وتحول دون تحوله إلى صدمة سوقية.

أرقام السوق: أين تقف الليرة التركية اليوم؟

وفق تعاملات صرافة موثقة خلال الأسابيع الأخيرة، بلغ سعر صرف الليرة التركية في السوق الموازية

9

توحيد العملة خطوة اقتصادية، لكن نجاحها مرهون بخطة تنفيذية متكاملة

ظل استمرار الفارق الملحوظ بين سعري الصرف الرسمي والموازي، إذ سجّل الدولار في السوق السوداء مستويات تفوق نظيره في مصارف الدولة بما يقارب ألفي ليرة سورية جديدة لكل مئة دولار وفق تعاملات الأسابيع الأخيرة.

العقدة الحقيقية: من يضمن العملة القديمة؟
خلف الإعلان الرسمي المتفائل، تكشف شهادات ميدانية من إدلب عن فجوة واسعة بين القرار وأدوات تنفيذه، فحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم يوضح فرع المصرف المركزي الجديد آلية عملية لاستبدال الليرة السورية القديمة لدى شركات الصرافة والتجار في المحافظة، ما أبقى السوق المحلي في حالة ترقب وحذر.

من يمتلك عملة سورية قديمة لا يملك خياراً سوى السفر إلى محافظة أخرى لتصرفها، وهذا الأمر يحتاج إلى حل عملي وعاجل جميلة المصطفى، مواطنة من إدلب، تقول في تصريح لـ "963+" أنه ونتيجة لهذا الغموض،

إضافة إلى دعم أنظمة الدفع ومراقبة حركة النقد.

واللافت في تصريحات الحاكم أن عملية سحب العملة التركية لن تكون قراراً أحادي الجانب، بل تستند إلى تنسيق مسبق مع الجانب التركي؛ إذ كشف رسلان عن أن اجتماعاً عُقد قبل أسبوعين من الإعلان مع حاكم مصرف تركيا المركزي وشركة البريد التركية (PTT)، التي كانت تمثل أحد قنوات ضخ الليرة التركية وتحويلاتها إلى شمال سوريا، لبحث آلية وقف الضخ وتنظيم الانسحاب التدريجي للعملة.

لماذا الآن؟

يجيب الخبير المالي محمد الحميدي في تصريح لـ "963+" أن هذا القرار يندرج ضمن مسار أوسع يتبعه المصرف المركزي في دمشق لاستعادة ما يصفه بـ"السيادة النقدية" على كامل الأراضي السورية، بعد سنوات من التشظى النقدي الذي أنتج فعلياً أكثر من عملة متداولة في وقت واحد،



أطفال الدراما السورية شهرة مبكرة وسلاح ذو حدين

كيف تغير التعليم وتبدلت قيمة الشهادة؟

لطلما شكل التعليم في سوريا أحد أبرز ركائز بناء المجتمع، إذ ارتبطت المدرسة لعقود بتكوين المعرفة وترسيخ القيم والانضباط، وكانت الشهادة الدراسية تُعد محطة تعكس ما اكتسبه الطالب من مهارات وقدرات، لا مجرد ورقة تثبت سنوات الدراسة. ومع التحولات التي شهدتها القطاع التعليمي خلال السنوات الأخيرة، سواء بفعل التطور التكنولوجي أو التحديات التي فرضتها سنوات الحرب، تغيرت أساليب التعلم ومضامينه، لتبرز تساؤلات حول الفارق بين جودة التعليم في الماضي والحاضر، وما إذا كان بالإمكان الجمع بين متانة الأساس التي ميّزت التعليم السوري سابقاً، والمهارات الحديثة التي يتطلبها عصر التكنولوجيا.

يستذكر هلال عبدالرحمن (63 عاماً)، وهو أستاذ متقاعد من مدينة عامودا شمال شرقي سوريا سنوات دراسته في سبعينيات القرن الماضي، ويقول إن الحصول على شهادة الصف السادس الابتدائي كان يُعد إنجازاً مهماً، لما كانت تتطلبه من مستوى علمي وانضباط دراسي. ويضيف: "في ذلك الوقت، لم يكن الانتقال من صف إلى آخر أمراً سهلاً، وكان الطالب مطالباً بإتقان القراءة والكتابة والإملاء والحساب قبل النجاح. كثير ممن أنهوا الصف السادس كانوا قادرين على كتابة المعاملات الرسمية وإدارة الحسابات التجارية البسيطة، وقراءة الصحف والكتب بطلاقة."

ويرى أن قيمة الشهادة آنذاك لم تكن مرتبطة بعدد سنوات الدراسة، وإنما بما يمتلكه الطالب من معارف ومهارات، موضحاً أنه كان يُنظر إلى خريج الصف السادس على أنه شخص متعلم يمكن الاعتماد عليه في كثير من الأعمال، بينما اليوم قد يحمل بعض الطلاب شهادات أعلى لكنهم يواجهون صعوبة في الكتابة السليمة أو إجراء عمليات حسابية بسيطة دون الاستعانة بالآلة الحاسبة.

ويؤكد عبدالرحمن أن المقارنة لا تهدف إلى التقليل من مستوى التعليم الحالي، بل إلى إبراز الاختلاف في طبيعة العملية التعليمية، مضيفاً: "لكل جيل ظروفه ومتطلباته. أبناء اليوم يتعلمون مهارات رقمية ولغات وتقنيات لم تكن موجودة في زماننا، لكن التعليم القديم كان يمنح الطالب أساساً علمياً أكثر صلابة، وهو ما منح شهادة السادس مكانة كبيرة في المجتمع وسوق العمل".

من جانبها، تقول سناء العلي (55 عاماً)، وهي ربة منزل من ريف عامودا، إن الاختلاف بين التعليم قديماً وحديثاً لا يقتصر على المناهج، بل يشمل أسلوب التدريس ودرجة التزام الطلاب. وتوضح: كان المعلم لا ينتقل إلى درس جديد قبل أن يتأكد من أن جميع الطلاب استوعبوا الدرس السابق. كنا نحفظ جدول الضرب كاملاً، ونكتب صفحات طويلة من الإملاء والخط العربي، وكانت القراءة اليومية جزءاً أساسياً من حياتنا المدرسية.

وتضيف: "في الصف الخامس أو السادس يمتلك مستوى جيداً في القراءة والكتابة والحساب، الأمر الذي مكّنه من إدارة شؤونه اليومية وكتابة الرسائل وإجراء الحسابات دون الحاجة إلى أي وسائل مساعدة. وتختتم حديثها بالتأكيد على أن التحدي لا يكمن في الجيل الحالي بل في إيجاد توازن بين الماضي والحاضر، مردفة: "أتمنى أن يجمع التعليم اليوم بين قوة الأساس التي تعلمناها قديماً، وبين التقنيات الحديثة التي تساعد الطالب على الإبداع والتفكير".

أما الحاج محمود عثمان (68 عاماً)، وهو تاجر متقاعد من مدينة القامشلي شمال شرق، فيرى أن قيمة الشهادة في الماضي كانت تنعكس بشكل مباشر على مستوى المعرفة التي يمتلكها الطالب، مشيراً إلى أن التعليم كان يركز على إتقان الأساسيات قبل الانتقال إلى مراحل أكثر تقدماً.

يروى الحاج محمود: "في الصف السادس، امتلك مهارات القراءة والكتابة وإدارة عمله، معتبراً أن التعليم سابقاً ركز على الفهم والانضباط، وأن التكنولوجيا اليوم يجب أن تدعم التفكير لا أن تستبدله.

ويختتم حديثه بالقول: "لكل مرحلة مزاياها، ولا يمكن أن نعود إلى الماضي، لكن يمكن الاستفادة من تجربته. عندما يجتمع الانضباط وقوة الأساس مع التقنيات الحديثة، سيكون التعليم أكثر قدرة على إعداد جيل يمتلك المعرفة والمهارة معاً.

وبينما يرى البعض قوة التعليم التقليدي وآخرون مزايا التعليم الحديث، تبقى جودة التعليم رهناً بالجمع بين المهارات الأساسية والتكنولوجيا لإعداد أجيال قادرة على المعرفة والتطور.

لتنمية المهارات، وليس مصدراً وحيداً لتقدير الذات، يساعدان الطفل على اكتساب الثقة والانضباط والقدرة على التواصل. وتحذر عبد القادر من الضغوط التي قد يتعرض لها الطفل الممثل، سواء خلال التصوير أو بعد عرض العمل، مثل ساعات العمل الطويلة، والخوف من الفشل، والانتقادات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهي عوامل قد تؤثر في استقراره النفسي إذا لم يجد الدعم الكافي.

كما تشير إلى أن الطفل قد يجد صعوبة في التكيف مع تراجع الشهرة أو قلة الفرص، لذلك ينبغي ألا تتحول النجومية إلى محور حياته. ويتفق عامر مع هذا الرأي، حيث يعتبر أن الشهرة المبكرة سلاح ذو حدين: فهي قد تمنح الطفل الخبرة والثقة، لكنها قد تخلق هشاشة نفسية إذا ارتبط تقديره لذاته بالإعجاب الجماهيري.

ويؤكد أن التجارب أثبتت نجاح بعض الأطفال بفضل الدعم الأسري والإدارة الواعية، في حين غاب آخرون بعد موجة شهرة قصيرة. ويجمع الخبيران على أن المسؤولية تقع على عاتق الأسرة وشركات الإنتاج معاً، من خلال توفير بيئة عمل آمنة، وساعات تصوير مناسبة، وعدم السماح بأن يؤثر العمل في الدراسة أو الحياة الطبيعية للطفل، إلى جانب حمايته من ضغوط مواقع التواصل الاجتماعي. كما يدعو إلى وضع لوائح مهنية تنظم مشاركة الأطفال في الإنتاج الدرامي، وتضمن الإشراف النفسي وحماية حقوقهم.

وفي ختام حديثه، يؤكد عامر أن مستقبل الدراما السورية يمكن أن يستفيد من هذه الظاهرة إذا أُديرت بمهنية ومسؤولية، لأن النجاح الحقيقي لا يُقاس بعدد المشاهدات أو المتابعين، بل بقدرة الطفل على ممارسة الفن دون أن يفقد حقه في عيش طفولته بصورة متوازنة وآمنة.

بيئة إنتاجية داعمة، لا إلى الشعبية أو المظهر الخارجي فقط. ويرى الناقد الفني أن بعض الأعمال لا تزال توظف الأطفال لاستدراج تعاطف الجمهور

التجارب أثبتت نجاح بعض الأطفال بفضل الدعم الأسري والإدارة الواعية، في حين غاب آخرون بعد موجة شهرة قصيرة

أكثر من اهتمامها بصقل مواهبهم، مؤكداً أن الاستثمار الحقيقي يبدأ بالتدريب والإشراف والمتابعة المستمرة، وليس بالنجاح السريع. ومن الجانب النفسي، توضح الطبيبة النفسية شيرين عبد القادر، أن الشهرة المبكرة ليست إيجابية أو سلبية بشكل مطلق، وإنما تتحدد آثارها وفق البيئة التي يعيش فيها الطفل وطريقة إدارة تجربته الفنية. فالطفل يكون في مرحلة بناء شخصيته، وقد يربط قيمته الذاتية بحجم النجاح أو عدد المتابعين، الأمر الذي قد يؤثر في ثقته بنفسه إذا تراجعت الأضواء.

لكنها تؤكد في حديثها: "في 963"، أن الدعم الأسري والتعامل مع التمثيل بوصفه تجربة

لم يعد حضور الأطفال في الدراما السورية يقتصر على مشاهد عابرة أو أدوار ثانوية، بل أصبح جزءاً أساسياً من العديد من الأعمال التي حققت انتشاراً واسعاً خلال السنوات الأخيرة.

ومع تصاعد نجومية عدد من الأطفال، وانتقالهم من شاشة التلفزيون إلى منصات التواصل الاجتماعي، برزت تساؤلات حول ما إذا كان هذا الحضور يمثل تطوراً طبيعياً في الصناعة الدرامية أم استثماراً تجارياً في مهبة الطفل، وما يرافقه من انعكاسات نفسية واجتماعية.

ويقول الصحفي والناقد الفني عامر فؤاد عامر لـ "963"، إن هذه الظاهرة تحمل جانبين متداخلين، فمن جهة، شهدت الدراما السورية تطوراً في كتابة الشخصيات، ما منح الأطفال مساحة أوسع داخل الحكاية، بعد أن كان حضورهم غالباً هامشياً، مثل "كسر عظم" و "ولاد بديعة" و "أغمض عينيك" الذين قدموا الطفل بوصفه عنصراً فاعلاً في البناء الدرامي، بما يعكس صورة أكثر واقعية للأسرة والمجتمع.

في المقابل، لا ينكر عامر وجود بعد تجاري فرض نفسه مع اتساع شعبية الأطفال عبر منصات التواصل الاجتماعي، موضحاً أن بعض شركات الإنتاج باتت تنظر إليهم كوسيلة لجذب المشاهدات.

ويؤكد أن المشكلة لا تكمن في الشهرة بحد ذاتها، وإنما في كيفية إدارتها، فحين يُعامل الطفل بوصفه فنانياً في طور التكوين، مع مراعاة احتياجاته النفسية والتعليمية، يصبح الأمر استثماراً حقيقياً في المهبة، أما إذا تحول إلى أداة تسويقية، فقد ينعكس ذلك سلباً على نموه النفسي والاجتماعي.

ويشدد عامر على أن اختيار الطفل للمشاركة في الأعمال الدرامية يجب أن يستند إلى الاستعداد النفسي والقدرة على التعبير ووجود



لماذا تترك سوريات الوظيفة التقليدية ويتجهن إلى المشاريع المنزلية؟

فرح درويش



تشكل رافداً مهماً للاقتصاد المحلي، فهي لا تقتصر على تأمين دخل إضافي للأسر، بل تخلق حركة إنتاج وتسويق، وتدفع أصحابها إلى شراء المواد الأولية وإعادة استثمار الأرباح، ما يسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

كما أن بعض هذه المشاريع ينجح في التوسع تدريجياً، فيتحول من عمل فردي إلى مشروع يوفر فرص عمل لآخرين، وخاصة النساء والشباب الذين يواجهون صعوبة في إيجاد وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم.

لكن هذا الواقع لا يخلو من تحديات. فالدكتورة سمر حبيب علي تحذر من أن بقاء هذه المشاريع ضمن إطار الاقتصاد غير الرسمي يحرم صاحباتها من الضمانات القانونية والتأمين الصحي والتقاعد، كما يحد من فرص توسعها بسبب ضعف التمويل وقلة الخبرة الإدارية وصعوبة الوصول إلى الأسواق. وترى أن المطلوب اليوم ليس إعادة النساء إلى الوظائف التقليدية بأي ثمن، بل توفير بيئة تسمح لهن بالاختيار بحرية، عبر دعم المشاريع الصغيرة بالتدريب والتسويق والتمويل، إلى جانب تحسين ظروف العمل الرسمي، وتأمين بيئات عمل آمنة ومرنة، وتوفير عضانات للأطفال، بما يساعد المرأة على التوفيق بين حياتها المهنية والأسرية.

وفي المقابل، تؤكد صاحبات المشاريع أن قرار ترك الوظيفة لم يكن سهلاً، فقد سبقته أشهر من التردد والخوف من الفشل. لكن كثيرات وجدن في المشروع الخاص فرصة لاستعادة السيطرة على وقتهن، وتحويل مهارات بسيطة، مثل صناعة الشموع أو الخياطة أو الرسم أو إعداد الحلويات، إلى مصدر دخل يمنهن شعوراً بالإنجاز.

وبين من اختارت المشروع بدافع الشغف، ومن لجأت إليه تحت ضغط الحاجة، تتفق معظم التجارب على حقيقة واحدة: مفهوم العمل يتغير، وكذلك مفهوم النجاح.

فالشهادة الجامعية لم تعد وحدها تضمن الاستقرار، والوظيفة التقليدية لم تعد الخيار الوحيد لتحقيق الذات. وفي المقابل، لم تعد المشاريع المنزلية مجرد هواية تمارس في أوقات الفراغ، بل أصبحت بالنسبة إلى آلاف النساء وسيلة للعيش، وطريقاً للاستقلال، ورسالة تؤكد أن النجاح لا يقاس بالمكتب الذي يجلس فيه الإنسان، بل بقدرته على صناعة فرصة حين تغيب الفرص.

وربما تكشف هذه الظاهرة عن تحول أعمق في المجتمع السوري: فبين ضغوط الواقع الاقتصادي وتبدل الأولويات، تعيد النساء رسم ملامح سوق العمل من داخل منازلهن، مستنديات إلى مهاراتهن وإصرارهن، في محاولة لبناء مستقبل أكثر مرونة، حتى وإن بدأ بمشروع صغير على طاولة في زاوية منزل.

الجامعية لم تعد توفر فرص عمل كافية، فيما لا تحقق بعض الوظائف الطموح المهني أو المادي، لذلك تلجأ الشابات إلى استثمار مهارتهن في مشاريع صغيرة تمنحنهن فرصة للنمو وتحقيق الذات.

وتؤكد سلماوي أن هذا القرار غالباً ما يكون مزيجاً بين الرغبة والضرورة، فهناك من تختار المشروع الخاص لأنها ترغب في صناعة مسارها المهني بنفسها، بينما تدفع أخريات إلى هذا الخيار بسبب ضعف الرواتب أو قلة فرص العمل أو غياب التقدير الوظيفي.

وترى أن المشاريع المنزلية تمنح صاحباتها شعوراً أكبر بالثقة بالنفس، لأن نجاح المشروع يرتبط مباشرة بجهد صاحبه، وهو ما يعزز الإحساس بالاستقلال وتحمل المسؤولية، ويمنح المرأة مساحة للتعبير عن أفكارها وإبداعها بعيداً عن القيود التي قد تفرضها بعض الوظائف التقليدية.

وفيما يتعلق بالشابات اللواتي يبتعدن عن اختصاصاتهن الجامعية، تشير سلماوي إلى أن بعضهن قد يشعرن بالإحباط في البداية، خاصة عندما لا تتحول سنوات الدراسة إلى فرصة عمل في المجال الذي حلمن به، إلا أن ذلك لا يعني ضياع قيمة التعليم، فالمعارف والمهارات المكتسبة تبقى رصيماً ينعكس على أي مشروع أو تجربة مهنية جديدة.

وتضيف أن مفهوم النجاح تغير بشكل ملحوظ، إذ لم يعد مرتبطاً فقط بالحصول على وظيفة مستقرة، بل أصبح يقاس بقدرته الإنسان على تحقيق التوازن بين حياته الشخصية والعملية، وبناء مشروع يحقق له الاستقلال والرضا والتطور.

من الناحية الاقتصادية، ترى الخبيرة لـ"963" أن المشاريع المنزلية باتت

إلى استمرار النظرة المجتمعية التي تحمل المرأة مسؤولية الرعاية المنزلية في المقام الأول. وتشير إلى أن المشروع المنزلي أصبح بالنسبة لكثير من النساء حلاً يسمح لهن بالجمع بين الإنتاج الاقتصادي ورعاية الأسرة، دون الاضطرار إلى التخلي عن أحد الدورين.

الكثير من النساء بدأن بتحويل مهاراتهن ومشاريعهن الصغيرة إلى بدائل لتحقيق الاستقلال والدخل

وترى الدكتورة حبيب أن هذه المشاريع أسهمت في تعزيز استقلالية المرأة الاقتصادية، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن خلل في سوق العمل الرسمي، الذي لم يعد قادراً على توفير بيئة مستقرة وأمنة وجاذبة للكثير من النساء. من جانبها، ترى الأخصائية النفسية سوسن سلماوي أن توجه الشابات إلى المشاريع المنزلية لم يعد حالة استثنائية، بل أصبح خياراً واعياً لدى كثيرات يبحثن عن مساحة أوسع للإبداع والاستقلال. وتوضح لـ"963" أن بعض التخصصات

لم تعد الشهادة الجامعية بالنسبة لكثير من الشابات السوريات بوابة مضمونة إلى وظيفة مستقرة كما كانت في السابق. فبين الرواتب التي لم تعد تكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية، وساعات العمل الطويلة، وصعوبة التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية، بدأت أعداد متزايدة من الفتيات والنساء بإعادة النظر في مفهوم "الوظيفة"، والبحث عن بدائل تمنحنهن دخلاً أفضل ومرونة أكبر.

اليوم، لم يعد غريباً أن تلتقي بجامعية تصنع الشموع العطرية، أو مهندسة تدير مشروعاً للهدايا والتغليف، أو معلمة سابقة تباع الحلويات المنزلية، أو طالبة جامعية تمول دراستها من خلال مشروع صغير للتطريز أو الرسم أو صناعة الأكسسوارات.

قد تبدو هذه المشاريع صغيرة في حجمها، لكنها تعكس تحولاً اجتماعياً واقتصادياً متسارعاً، فرضته الظروف المعيشية، وأعاد رسم العلاقة بين المرأة والعمل، وبين الشهادة الجامعية وسوق العمل.

وتضيف أن المشروع توسع تدريجياً، وأصبحت تستعين بجاتها في بعض المواسم، ما وفر لهن أيضاً دخلاً إضافياً.

الشهادة لم تترجم إلى وظيفة
قصة لين نبيل ليست مختلفة كثيراً. فبعد تخرجها من الجامعة، أمضت سنوات وهي تبحث عن فرصة عمل في اختصاصها دون جدوى. ومع مرور الوقت، قررت استثمار موهبتها في الرسم وتصميم الهدايا، لتؤسس مشروعاً صغيراً من منزلها. وتقول لـ"963" إن قرارها لم يكن سهلاً، خاصة بعد سنوات الدراسة، لكنها أدركت أن النجاح لا يرتبط دائماً بالمسمى الوظيفي، وإنما بالقدرة على استثمار المهارات وتحويلها إلى مصدر دخل.

استجابة للواقع.. لا هروب من المسؤولية
ترى الأخصائية الاجتماعية الدكتورة سمر حبيب علي أن انتقال الشابات إلى المشاريع المنزلية لا يمثل تخلياً عن الوظيفة التقليدية، بقدر ما هو استجابة تكيفية فرضتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وتوضح علي لـ"963" أن هذا التحول يرتبط بعوامل عديدة، في مقدمتها تراجع القوة الشرائية للرواتب، وتفكك شبكات الدعم الأسري، وصعوبة التوفيق بين العمل والأسرة، إضافة

من مقاعد الجامعة إلى مشروع خاص
تقول ريم صوان، وهي طالبة جامعية في سنتها الثالثة، إنها لم تنتظر التخرج حتى تبدأ حياتها العملية. فقد أطلقت مشروعاً منزلياً لصناعة الشموع والطور بعد أن أدركت أن فرص العمل في اختصاصها محدودة.

وتوضح لـ"963" أن المشروع بدأ كهواية، لكنه تحول مع الوقت إلى مصدر دخل يساعدها في تغطية جزء من نفقاتها الجامعية، مؤكدة أن أكثر ما يشجعها هو شعورها بأن تعبها ينعكس مباشرة على نجاح مشروعها، وأنها تستطيع تطويره وفق أفكارها الخاصة دون قيود.

وتضيف أن المشروع منحها ثقة بنفسها، كما علمها التسويق وإدارة الوقت والتعامل مع الزبائن، وهي مهارات لم تكن لتكتسبها داخل قاعة المحاضرات فقط.

وظيفة مستقرة.. لكن بلا حياة
أما سارة الحلبوني، فقد كانت تعمل في إحدى المؤسسات الخاصة بعد تخرجها، لكنها قررت لاحقاً ترك وظيفتها والبدء بمشروع منزلي لتتسوق الهدايا وصناعة المنتجات اليدوية، وتصوير حفلات الأعراس أو التخرج. وتقول لـ"963" إن المشكلة لم تكن في العمل نفسه، وإنما في ظروفه.

وتضيف: "كنت أقضي ثماني ساعات يومياً في العمل، ثم أعود إلى المنزل منهكة، ولا يبقى لدي وقت لنفسي أو لعائلي أو حتى لتطوير مهاراتي. كنت أشعر أن معظم يومي يضيع مقابل راتب بالكاد يغطي احتياجاتي الأساسية".

وتتابع أن فكرة المشروع الخاص لم تكن سهلة، إذ رافقتها مخاوف كثيرة، من بينها: هل سينجح المشروع؟ وهل سأندم على ترك الوظيفة؟ لكنها في النهاية فضلت خوض التجربة بحثاً عن توازن أفضل بين العمل والحياة.

أما منيرة شحادة، وهي ربة منزل، فتقول إنها لم تتمكن من إكمال تعليمها الجامعي، ولم تجد فرصة عمل تناسب ظروفها الأسرية، لذلك بدأت بإعداد المخللات والمربيات والحلويات المنزلية وبيعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وتؤكد أن المشروع منحها لأول مرة شعوراً بالاستقلال المادي، وجعلها قادرة على المساهمة في مصروف الأسرة دون أن تضطر إلى ترك أطفالها لساعات طويلة.



صحيفة سياسية - اقتصادية - ثقافية - اجتماعية متنوعة، تغطي الحدث السوري وتقاطعاته مع الملفات العربية والإقليمية والدولية، وتقدم مادة صحفية تتوخى الصدقية والموضوعية، وتدعم حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، وتنبذ خطاب الكراهية.

تصميم وإخراج: عبد المعين حمص

سكرتير التحرير: معاذ الحمد
مسؤول العلاقات العامة: روج موسى

رئيس التحرير: إبراهيم مراد
مدير تحرير: عمار زيدان

www.963media.com